جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: حقوق

التخصص: قانون إداري

إعداد الطالب:

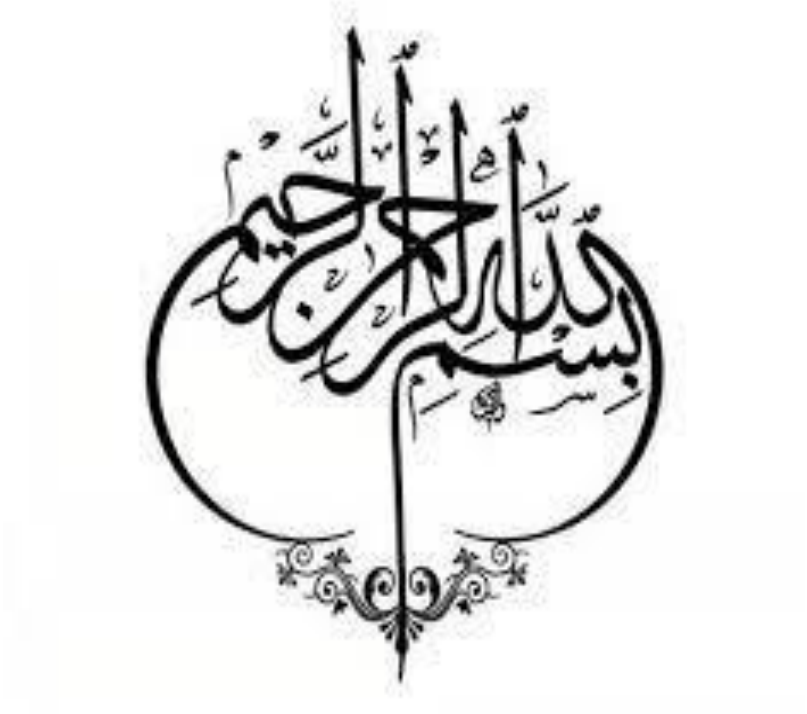
عبد الجميد بن باديس بدري

الإدارة الالكترونية كآلية قانونية لتعزيز الشفافية في الجماعات المحلية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	أ.مح أ جامعة بسكرة	رئيسا
نصر الدين عاشور	أ.مح أ جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
اسم ولقب الأستاذ	أ.مح أ جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025



{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ❶ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ❷ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ❸ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ❹ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ❺}

[سورة العلق: 1- 5]

شكر وعرفان

بعد شكر الله سبحانه وتعالى

نتقدم بالشكر و العرفان إلى استأذنا الفاضل "نصر الدين عاشور"

على توجيهاته المميزة ونصائحه القيمة التي كانت عونا وسندا لنا من اجل انجاز هذه الدراسة

كما نتقدم بالشكر و التقدير لأعضاء اللجنة على المناقشة كلا باسمه

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة قسم الحقوق و العلوم السياسية

كما نتوجه بالشكر إلى كل من كان خير عون لنا .

FREE PRINTABLE INVITATION - DREVIO.COM

إهداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى أما بعد

إلى من أحمل اسمه إلى روح أبي الطاهرة تغمده الله برحمته الواسعة إلى

من علمتني بأن الصبر مفتاح النجاح أمي الغالية أطال الله في عمرها إلى رفيقة دربي

ومن شجعتني على إتمام دراستي زوجتي الغالية وأولادي و كل أفراد عائلتي،

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

إليهم اهدي ثمرة عملي عرفانا وتقديرا بالجميل.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للإدارة الإلكترونية والشفافية	09
مقدمة الفصل الأول	09
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية وإطارها القانوني	10
المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصها	11
المطلب الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها	13
المطلب الثالث: الأساس القانوني للإدارة الإلكترونية في التشريع الجزائري	17
المبحث الثاني: الشفافية في العمل الإداري كدعامة للحوكمة المحلية	21
المطلب الأول: ماهية الشفافية الإدارية وأبعادها في التسيير المحلي	22
المطلب الثاني: المبادئ القانونية التي تقوم عليها الشفافية والقيود الواردة عليها	24
المطلب الثالث: العلاقة العضوية والوظيفية بين الإدارة الإلكترونية والشفافية	26
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: واقع وأثر الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالجماعات المحلية الجزائرية	31
المبحث الأول: آليات وتطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر	31
المطلب الأول: رقمنة الحالة المدنية والخدمات عن بُعد (الشباك الإلكتروني الموحد)	32
المطلب الثاني: الرقمنة في مجال الصفقات العمومية والمالية المحلية	36
المطلب الثالث: البوابات الولائية والديمقراطية الإلكترونية (المشاركة المحلية)	39
المبحث الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثرها على الشفافية وسبل معالجتها	41
المطلب الأول: المعوقات التقنية والبنية التحتية	41
المطلب الثاني: المعوقات البشرية والاجتماعية (مقاومة التغيير والأمية الرقمية)	43
المطلب الثالث: المعوقات القانونية والمالية لتطبيق الشفافية الرقمية	45
خلاصة الفصل الثاني	48
الخاتمة العامة	50
قائمة المصادر والمراجع	53

مقدمة

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم المعاصر مع حلول الألفية الثالثة إرهاصات تحول جذري وشامل، تقوده ثورة معلوماتية وتكنولوجية متسارعة لم تكتف بتغيير الوسائل، بل أعادت صياغة المفاهيم التقليدية والمستقرة في شتى مناحي الحياة الإنسانية؛ اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا. وفي قلب هذا الزخم التقني، لم يعد من المتصور بقاء الإدارة العامة بمفهومها الكلاسيكي بمعزل عن رياح التغيير؛ بل وجدت نفسها أمام حتمية تاريخية وضرورة وجودية تفرض عليها التخلي عن أنماط التسيير الورقية المتصلبة، تلك الأنماط التي ارتبطت في الذهنية الجمعية بصور البيروقراطية العقيمة، والبطء الإجرائي، وضبابية المسارات التي تغذيها "ثقافة السرية."

إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى ما يُصطلح عليه بـ "الإدارة الإلكترونية(E-Administration) " ليس مجرد عملية تجميلية للواجهة الإدارية، أو مجرد استبدال للأدوات اليدوية بأجهزة تقنية وقواعد بيانات رقمية؛ بل هو في جوهره "ثورة هيكلية" تهدف إلى إعادة هندسة العمليات الإدارية برمتها (Business Process Reengineering).إنها استراتيجية متكاملة لتحويل الوظيفة العامة من سلطة آمرة ومنغلقة إلى خدمة عمومية تفاعلية ومنفتحة وتتجلى الغاية الأسمى لهذا التحول في بناء نموذج إداري "مرن" يتجاوز حواجز الزمان والمكان، ويتسم بالفعالية والسرعة، ويقوم على فلسفة "الإدارة الزجاجية"؛ تلك الإدارة التي تجعل من "الشفافية" حجر الزاوية والعقد الناظم للعلاقة بين السلطة والمرتفقين.

وفي خضم التجربة الإدارية الجزائرية، تبرز الجماعات المحلية (البلدية والولاية) كأهم حلقة استراتيجية في مشروع التحول الرقمي؛ فهي تمثل القاعدة الأساسية للتنظيم الإداري اللامركزي، والواجهة الأمامية والأكثر احتكاكا بالمواطن في تفاصيل حياته اليومية ومن هذا المنطلق، لم تعد "الرقمنة" في فضاء الجماعات المحلية مجرد خيار أو "ترفا تقنيا" يهدف لمواكبة المظاهر الحداثية، بل أضحت حتمية سيادية وقانونية تهدف بالدرجة الأولى إلى هدم جدار "السرية الإدارية" الذي طالما شكل بيئة خصبة للمحسوبية، والرشوة، وتعارض المصالح.

إن تكريس الشفافية من خلال قنوات الإدارة الإلكترونية يعني بالضرورة الانتقال من مفهوم "المواطن المتلقي" إلى مفهوم "المواطن الرقيب" فالرقمنة هي الأداة التي تمنح الحق الدستوري في الوصول إلى المعلومة

بعداً تطبيقياً حقيقياً؛ حيث تمكن المواطن من الاطلاع اللحظي على مسار القرارات الإدارية، ومتابعة الطلبات العمومية، وتفحص كيفية إدارة وصرف المال العام على المستوى المحلي (خاصة في ملفات الصفقات العمومية والمشاريع التنموية).

إن هذا المسار الرقمي الشفاف لا يهدف فقط إلى تكريس مبادئ النزاهة والمساءلة، بل يعد الضمانة الجوهرية لاستعادة "الثقة المفقودة" بين المواطن ومؤسسات دولته إنه يكرس معالم "الديمقراطية التشاركية" في أبهى صورها؛ حيث يتحول المواطن بفضل المعلومة الرقمية المتاحة من مجرد رقم في سجلات الإدارة إلى شريك فاعل في عملية الرقابة والتنمية، وهو ما يسهم في تجسيد دولة القانون التي تُدار شؤونها في وضح النهار، بعيداً عن كواليس المكاتب المغلقة ودهاليز البيروقراطية المظلمة.

1.1 إشكالية البحث:

بناءً على ما تقدم، يمكن صياغة الإشكالية المحورية لهذا البحث على النحو الآتي:

"كيف تساهم الإدارة الإلكترونية، كآلية قانونية وتقنية، في تكريس مبدأ الشفافية داخل الجماعات المحلية في الجزائر ؟"

2.1 أهداف البحث:

- تحديد الإطار القانوني والمفاهيمي للإدارة الإلكترونية والشفافية.
- رصد أهم التطبيقات الإلكترونية المعتمدة حالياً في الجماعات المحلية الجزائرية.
- تقييم أثر هذه التطبيقات على مستوى الشفافية والمساءلة.
- الكشف عن المعوقات القانونية، التقنية، والبشرية التي تواجه هذا التحول وتقديم توصيات لمعالجتها.

3.1 أهمية البحث:تتجلى أهمية هذا الموضوع في جانبين:

- **الأهمية النظرية:**إثراء المكتبة القانونية بدراسة حديثة تربط بين الرقمنة والنصوص القانونية المنظمة لعمل الجماعات المحلية، وتسليط الضوء على الإطار التشريعي للتحول الرقمي في الجزائر.

- **الأهمية العملية:**إبراز الدور الفعلي للإدارة الإلكترونية في تحسين جودة المرفق العام المحلي، وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق الشفافية وبناء جسر الثقة بين الإدارة والمواطن.

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب موضوعية:**التوجه الفعلي والحالي للدولة الجزائرية نحو رقمنة كافة القطاعات الإدارية، والحاجة الملحة لإيجاد حلول قانونية وعملية لظاهرة الفساد الإداري والتعقيدات البيروقراطية في الإدارة المحلية.
- **أسباب ذاتية:**الرغبة الشخصية في تعميق الفهم حول الآليات القانونية المستحدثة في تسيير الجماعات المحلية، وميولي للبحث في تقاطع القانون مع التكنولوجيا الحديثة.

4.1 منهجية وأدوات البحث:

المنهج المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا بشكل أساسي على:

- **المنهج الوصفي:**لتعريف وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإدارة الإلكترونية والشفافية والجماعات المحلية.
- **المنهج التحليلي:**لتحليل النصوص القانونية ذات الصلة (كقانون البلدية والولاية، وقوانين مكافحة الفساد، والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالرقمنة) واستنباط العلاقة بين التحول الرقمي وتعزيز الشفافية.

5.1 . صعوبات البحث:

- حداثة الموضوع نسبياً، مما أدى إلى نقص بعض المراجع القانونية المتخصصة التي تتناول الجانب التشريعي للرقمنة في الجزائر بشكل دقيق.
- التطور السريع والمتلاحق للنصوص التنظيمية الخاصة بالرقمنة، مما يتطلب متابعة وتحييناً مستمراً للمعلومات.

6.1 . هيكل البحث:

انطلاقاً من الإشكالية الجوهرية التي تهدف إلى قياس أثر الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية بالجماعات المحلية، وسعياً للإحاطة بكافة الأبعاد القانونية والواقعية لهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على تقسيم ثنائي متوازن حيث خُصص الفصل الأول لضبط المرتكزات النظرية والقانونية لكل من الرقمنة والشفافية، بينما ركزنا في الفصل الثاني على الجانب التطبيقي من خلال رصد النماذج الرقمية في الجزائر وتشخيص التحديات الميدانية، وصولاً إلى استشراف سبل المعالجة.

وتتجسد هذه الرؤية البحثية بالتفصيل في خطة البحث الآتية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للإدارة الإلكترونية والشفافية.
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية وإطارها القانوني.
المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصها في المرفق العام المحلي.

المطلب الثاني: المقومات التقنية والبشرية للتحول الرقمي (البنية التحتية والكادر البشري).
المطلب الثالث: المرجعية التشريعية للرقمنة في الجزائر (قوانين التوقيع، التصديق، وحماية البيانات).
المبحث الثاني: الشفافية الإدارية كدعامة للحوكمة الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الشفافية وأبعادها في تسيير الشأن المحلي.
المطلب الثاني: المبادئ القانونية المكرسة للشفافية (الحق في المعلومة، العلانية، وتسبيب القرارات).
المطلب الثالث: العلاقة الوظيفية بين الرقمنة وتعزيز الشفافية ومنع الفساد.
الفصل الثاني: واقع وتحديات الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالجماعات المحلية.

المبحث الأول: تطبيقات الإدارة الإلكترونية كآليات لتجسيد الشفافية.

المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية وأثرها في القضاء على البيروقراطية والابتزاز.

المطلب الثاني: الرقمنة في مجال الصفقات العمومية والمالية المحلية (بوابة الصفقات ونظام الميزانية).

المطلب الثالث: البوابات الإلكترونية الولائية ودورها في تفعيل الديمقراطية التشاركية.

المبحث الثاني: معوقات الشفافية الرقمية واستراتيجيات المعالجة.
المطلب الأول: التحديات التقنية والأمنية (إشكالية السيادة الرقمية وتوطين البيانات).

المطلب الثاني: المعوقات السوسيولوجية والبشرية (ثقافة السر المهني ومقاومة التغيير).

المطلب الثالث: الثغرات القانونية والمالية ومقترحات تفعيل الشفافية الرقمية الشاملة.

خاتمة.

الفصل الاول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للإدارة الإلكترونية والشفافية .

يعتبر الفصل الأول المدخل النظري والعمود الفقري لهذه الدراسة؛ حيث لا يمكن فهم أثر التكنولوجيا على العمل الإداري دون تحديد المفاهيم الدقيقة للرقمنة والشفافية ، يهدف هذا الفصل إلى تفكيك المصطلحات القانونية والتقنية، ورصد تطور النصوص التشريعية التي نقلت الإدارة المحلية من النمط التقليدي الورقي إلى الفضاء الرقمي، وسنحاول من خلاله الإجابة على التساؤل المتعلق بالمرجعية القانونية التي تستند إليها الجماعات المحلية في ممارسة مهامها إلكترونياً، مع تبيان كيف أصبحت الشفافية مبدأً دستورياً لا ينفصل عن العصرنة.

بناءً على ذلك، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين متكاملين:

- **المبحث الأول:**ماهية الإدارة الإلكترونية وإطارها القانوني.
- **المبحث الثاني:**مفهوم الشفافية في العمل الإداري كدعامة للحوكمة.

1.1 المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية وإطارها القانوني.

يهدف هذا المبحث إلى ضبط المفاهيم الأساسية للإدارة الإلكترونية وتحديد مرتكزاتها القانونية في التشريع الجزائري، باعتبارها الركيزة التقنية التي تقوم عليها الشفافية المعاصرة وللإحاطة بهذا الجانب، سنقوم بتفصيل المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية:

- **المطلب الأول** :سنتناول فيه تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصها في المرفق العام.
- **المطلب الثاني** :سنركز فيه على المقومات التقنية والبشرية اللازمة لنجاح التحول الرقمي المحلي.
- **المطلب الثالث** :سنحلل فيه الأساس القانوني والتشريعي الذي يمنح الحجية للمعاملات الإلكترونية في الجزائر.

1.1.1 المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصها.

لا يمكن فهم الإدارة الإلكترونية كظاهرة قانونية وتقنية إلا من خلال تفكيك مصطلحها وتتبع خصائصها التي تميزها عن الإدارة التقليدية البيروقراطية.

أولاً: تعريف الإدارة الإلكترونية(E-Administration):

اختلف الفقه الإداري والقانوني في وضع تعريف موحد، نظراً لتعدد زوايا النظر إليها (تقنية، إدارية، قانونية):

1. **الاتجاه التقني:**يركز هذا الاتجاه على الأدوات المستخدمة، فيعرفها بأنها: "استخدام شبكات الحاسب الآلي (الانترنت والإنترانت) لربط الوحدات الإدارية ببعضها البعض، وتقديم الخدمات للجمهور عبر الوسائط الرقمية. [1]
2. **الاتجاه الإداري (الوظيفي):**يرى أصحاب هذا الاتجاه أنها "إعادة هندسة العمليات الإدارية(Re-engineering)باستخدام التكنولوجيا، بهدف الانتقال من العمل الورقي إلى العمل الرقمي لتحقيق الكفاءة.[2]
3. **الاتجاه القانوني:**وهو ما يهمنا في هذه المذكرة، حيث تُعرف بأنها: "نظام قانوني مستحدث يهدف إلى إنجاز المعاملات الإدارية وإصدار القرارات الإدارية عبر وسائط إلكترونية تتمتع بالحجية القانونية، مما يغير من طبيعة العلاقة التقليدية بين المرفق العام والمرتفقين.[3]

خلاصة التعريف:يمكننا القول أن الإدارة الإلكترونية هي "منظومة قانونية وتقنية متكاملة، تعتمد على الرقمنة لتنفيذ وظائف الإدارة (تخطيط، تنظيم، رقابة) وتقديم الخدمات العمومية، بما يضمن الشفافية والسرعة وخفض التكاليف."

[1] رأفت رضوان، عالم الإدارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 12.

[2] بشار عباس، الإدارة الإلكترونية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004، ص 45.

[3] محمد فوزي الثعلي،النظام القانوني للإدارة الإلكترونية دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 88.

ثانياً: خصائص الإدارة الإلكترونية:

تتميز الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها "الآلية القانونية" المثلى لتعزيز الشفافية في الجماعات المحلية:

1. **إدارة بلا أوراق:(Paperless Administration)**تعتمد الإدارة الإلكترونية على الأرشيف الإلكتروني والرسائل الرقمية بدلاً من الملفات الورقية المكدسة. هذا يقلل من احتمالية ضياع الملفات أو "إخفائها" عمدًا، وهو ما يعزز الشفافية. فكل وثيقة لها "أثر رقمي" لا يمكن محوه بسهولة.[1]

2. **إدارة بلا مكان:(Distance Management)**تلغي الإدارة الإلكترونية الحواجز الجغرافية. فالمواطن في بلدية نائية لم يعد مضطراً للتنقل إلى مقر الولاية للحصول على رخصة أو معلومة، بل يمكنه الولوج إلى "الشباك الإلكتروني الموحد". وهذا يكسر احتكار الموظف للمعلومة ويمنع التمييز بين المواطنين على أساس القرب المكاني.

3. **إدارة بلا زمان:(24h/24h Service)**العمل الإداري التقليدي مرتبط بساعات الدوام الرسمي (8 صباحاً – 4 مساءً)، أما الإدارة الإلكترونية فهي تعمل باستمرار. هذا يمنع "تعطيل المصالح" العمدية الذي قد يمارسها بعض الموظفين للضغط على المواطنين، مما يسد ثغرات الفساد الإداري.

4. **إدارة بلا جدران:(Open Administration)**تتميز بالانفتاح على الجمهور. الشفافية هنا تعني أن الإدارة تضع قوانينها، إجراءاتها، وميزانياتها على موقعها الرسمي. فالمواطن يصبح "رقيبا" على أداء الجماعات المحلية بفضل سهولة الوصول للمعلومات. [2]

5. **إلغاء المباشرة:(Contactless)**تعتمد على التفاعل غير المباشر بين الموظف والمواطن. هذا "التباعد الإداري" يقلل من فرص الرشوة والمحسوبية (المعريفة)، لأن النظام الإلكتروني يعالج

[1] نجم عبود نجم، "الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص 103.

[2] علاء عبد الرازق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 67.

الطلبات وفق ترتيبها الزمني وبناءً على استيفاء الشروط القانونية المبرمجة مسبقاً، وليس بناءً على انطباع الموظف أو علاقاته الشخصية.

2.1.1 المطلب الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها.

لا يعد الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية ترفاً تقنياً، بل هو ضرورة حتمية لإعادة صياغة العلاقة بين الإدارة والمواطن. ومن خلال هذا المطلب، سنفصل في الأهداف المرجوة من هذا التحول، ثم نعرج على المتطلبات الأساسية لنجاحه.

أولاً: أهداف الإدارة الإلكترونية (الأهداف الاستراتيجية والقانونية):

تتنوع الأهداف التي تسعى الجماعات المحلية لتحقيقها من خلال الرقمنة، ويمكن حصرها فيما يلي:

1. **تحقيق الكفاءة الإدارية والتشغيلية:**تهدف الإدارة الإلكترونية إلى التخلص من "الأعمال الروتينية" التي تستهلك وقت الموظف والجمهور فمن خلال أتمتة العمليات(Automation)، يتم تقليص الوقت اللازم لاستخراج الوثائق الإدارية أو معالجة الملفات هذا الهدف يساهم في تحويل الموظف من "جامع للأوراق" إلى "صانع قرار" ومراقب للجودة.[1]

2. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري:**يعتبر هذا الهدف جوهر مذكرتي؛ فالإدارة الإلكترونية تضع حداً لـ "سلطة التقدير المطلقة" للموظف عندما تتم المعالجة عبر برمجيات ذكية، يصبح من الصعب التدخل اليدوي لتغيير ترتيب الملفات أو تفضيل طلب على آخركما أن "الأثر الرقمي " (Digital Footprint)الذي تتركه كل عملية يسهل مهمة جهات الرقابة في تتبع أي خروقات قانونية.[2]

3. **ترشيد الإنفاق العام (الهدف الاقتصادي):**تساهم الرقمنة في تقليص التكاليف الباهظة المرتبطة بالأدوات المكتبية، الورق، وتخزين الأرشيف المادي. كما أنها تساهم في زيادة إيرادات الجماعات

[1] مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 58.

[2] خالد ممدوح إبراهيم، الحكومة الإلكترونية والفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 112.

المحلية من خلال تسهيل عمليات دفع الرسوم والضرائب المحلية إلكترونيا، مما يضمن تدفقات مالية أكثر دقة وشفافية.[1]

4. **تحقيق مبدأ "الإدارة القريبة" (المواطنة الرقمية):** يهدف التحول الرقمي إلى تقريب المسافات فالمواطن في البلدية لم يعد مضطراً للانتظار خلف الشبابيك؛ فالإدارة الإلكترونية تفتح "شباكاً افتراضياً" يعمل على مدار الساعة، مما يعزز الرضا العام ويقوي الثقة في مؤسسات الدولة.

ثانياً: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

إن إرساء نظام إداري إلكتروني فعال في الجماعات المحلية يتطلب توفر حزمة من المقومات (المتطلبات) نلخصها فيما يلي :

1. **المتطلبات القانونية والتشريعية:** لا يمكن الحديث عن إدارة إلكترونية دون غطاء قانوني يحمي المعاملات الرقمية ، و ذلك من خلال وجود نصوص تعترف بحجية التوقيع الإلكتروني، وقوانين تحمي الخصوصية والبيانات الشخصية للمواطنين، بالإضافة إلى تشريعات تنظم الجرائم المعلوماتية لضمان أمن النظام الإداري.[2]

2. **المتطلبات التقنية والبنية التحتية:** وتشمل توفير شبكات ربط عالية السرعة (الألياف البصرية)، وإنشاء مراكز بيانات(Data Centers)قوية لتخزين معلومات الحالة المدنية والعقار، بالإضافة إلى توفير البرمجيات المتخصصة التي تتناسب مع احتياجات البلديات والولايات.

3. **المتطلبات البشرية (التأهيل والتدريب):** إن العنصر البشري هو المحرك للتقنية. يتطلب التحول الرقمي تدريب الموظفين الحاليين على استخدام المنصات الجديدة، وتغيير "الثقافة التنظيمية" لديهم لتقبل التخلي عن الورق كما يتطلب أيضاً نشر "الثقافة الرقمية" لدى المواطن ليكون قادراً على التعامل مع البوابات الإلكترونية.[3]

[1] عباس طعمة الحناوي، "تحديات الإدارة الإلكترونية في الوطن العربي"، دار المنهل، عمان، 2013، ص 89.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي،مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في العالم العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 210.

[3] سعيد محمد جاسم، "تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الإدارة"، دار الحامد للنشر، عمان، 2010، ص 134.

4. **المتطلبات المالية:**تحتاج عملية التحول الرقمي إلى استثمارات مالية معتبرة في البداية (شراء التجهيزات، صيانة الأنظمة، حماية الشبكات)، وهو ما يتطلب تخصيص ميزانيات واضحة ضمن ميزانية الدولة والجماعات المحلية.

ثالثاً: تحدي الفجوة الرقمية كعائق أمام الشفافية (عنصر إضافي للإثراء):لا يمكن الحديث عن نجاح الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية دون التطرق إلى مفهوم "**الفجوة الرقمية(Digital Divide)**"وتُعرف بأنها التفاوت في فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي القدرة على استخدامها بين أفراد المجتمع الواحد.[1]

وفي سياق الجماعات المحلية الجزائرية، يظهر هذا التحدي عبر ثلاثة أبعاد أساسية:

1. **الفجوة الجغرافية (بين الحضر والريف):**بينما تتمتع البلديات الحضرية الكبرى بتغطية واسعة لشبكات التدفق السريع للإنترنت، تعاني البلديات النائية والمناطق المعزولة (مناطق الظل) من ضعف البنية التحتية الرقمية. هذا التفاوت يجعل مبدأ الشفافية "منقوصاً"، حيث يستفيد مواطن المدينة من الخدمات والعلانية الرقمية بينما يظل مواطن الريف حبيس الإجراءات التقليدية الورقية.[2]

2. **الفجوة الجيلية والتعليمية (الأمية الرقمية):**تعتمد الشفافية الإلكترونية على قدرة المواطن على ولوج البوابات الرسمية وفهم البيانات المنشورة وهنا تبرز مشكلة "الأمية الرقمية" لدى فئات كبار السن أو ذوي المستوى التعليمي المحدود فإذا كانت الإدارة تضع ميزانياتها وقراراتها على موقعها الإلكتروني، والمواطن لا يملك المهارة للوصول إليها، فإن الشفافية هنا تظل "شكلية" وليست "فعلية."[3]

[1] جمال محمد غيطاس، "الفجوة الرقمية: الرؤية والواقع"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، ص 18.

[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(CNESE) ، حول "التحول الرقمي في الجزائر: الرهانات والتحديات"، الجزائر، 2022، ص 44.

[3] عبد النبي الطوخ، "الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 156.

3. **الفجوة الاقتصادية:**ترتبط القدرة على ممارسة "المواطنة الرقمية" بامتلاك الأجهزة (حواسيب، هواتف ذكية) والقدرة على دفع تكاليف الاشتراك في الإنترنت ،فغياب هذا التكافؤ الاقتصادي قد يؤدي إلى استئثار فئة معينة بالمعلومات والخدمات السريعة، مما يخلق نوعاً جديداً من عدم المساواة أمام المرفق العام.

سُبل مواجهة الفجوة الرقمية لتعزيز الشفافية:لضمان أن تكون الإدارة الإلكترونية آلية قانونية عادلة، يتعين على الجماعات المحلية اتخاذ إجراءات استباقية منها:

- **إنشاء النقاط الرقمية العمومية:**تخصيص فضاءات داخل البلديات مجهزة بحواسيب وإنترنت مجاني مع "مرافقين رقميين" لمساعدة المواطنين غير المتمكنين تكنولوجياً.
- **اعتماد "الهاتف المحمول" كوسيلة أساسية:**نظراً لانتشار الهواتف الذكية بشكل أوسع من الحواسيب، يجب أن تكون منصات الشفافية المحلية متوافقة تماماً مع تطبيقات المحمول والرسائل النصية القصيرة.[1]
- **التحول التدريجي:**عدم الإلغاء الكلي للتعامل الورقي في المناطق التي تعاني فجوة رقمية حادة، لضمان استمرارية المرفق العام لجميع المواطنين دون تمييز.

رابعاً: البعد السوسيولوجي للإدارة المحلية من ثقافة "السر" إلى حتمية "العلانية":

لا يمكن فهم معوقات الشفافية الرقمية في الجماعات المحلية الجزائرية بمعزل عن **سوسيولوجيا الإدارة**، فالمشكلة ليست تقنية فحسب، بل هي مرتبطة بعمق بالثقافة التنظيمية التي تشكلت عبر عقود.

1. **موروث "كتمان السر المهني":**"تأسست الإدارة التقليدية في الجزائر على نموذج بيروقراطي يقدس "السرية"؛ حيث كان يُنظر للمعلومة الإدارية كأداة للقوة والنفوذ، وليس كحق للمواطن هذا الموروث خلق موظفاً يعتقد أن كتمان تفاصيل تسيير الشأن المحلي هو جزء من "هيبة الدولة" وحماية للمرفق العام، مما أدى إلى تجذر ثقافة الانغلاق الإداري.[2]

[1] أحمد محمد الشرفا، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الإداري، دار اليازوري العلمية، عمان، 2018، ص 92.

[2] ناصر قادي، "سوسيولوجيا الإدارة في الجزائر: دراسة في المعوقات الثقافية"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 84.

2. **الصدمة الثقافية للرقمنة:** إن الانتقال المفاجئ نحو "الشفافية الرقمية" فرض على الموظف المحلي نوعاً من **العراء الإداري؛** فالرقمنة تضع كل خطواته، قراراته، وحتى فترات خموله تحت مجهر الرقابة الآنية هذا التحول تسبب في "مقاومة ثقافية" تتجاوز مجرد الجهل بالتقنية إلى الخوف من فقدان الهالة التي كانت تمنحها السرية للمسؤول المحلي.[1]

3. **الثورة الثقافية كشرط للنجاح:** تثبت الدراسة السوسيولوجية أن نجاح الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية يتطلب "**ثورة ذهنية**"تسبق توفير الحواسيب والبرمجيات فيجب إعادة صياغة العقيدة الإدارية للموظف العمومي، لينتقل من دور "حارس السر" إلى دور "ميسّر المعلومة" فبدون تغيير هذه البنية الذهنية، ستظل المنصات الرقمية مجرد "أقنعة تقنية" تمارس من خلفها الإدارة نفس ممارساتها التقليدية في التعتيم والمحاباة.[2]

4. **نحو عقد اجتماعي رقمي جديد:** إن الشفافية التي تنشدها الإدارة الإلكترونية تتطلب بناء "ثقة رقمية" متبادلة؛ فالمواطن مطالب بالانتقال من عقلية "الشك في الإدارة" إلى "المشاركة الرقابية"، والموظف مطالب بالاعتراف بأن المعلومة ملكية عامة هذه الديناميكية الاجتماعية هي الوحيدة الكفيلة بتحويل الشفافية من نص قانوني جامد إلى ممارسة سلوكية يومية في البلديات والولايات.

3.1.1 المطلب الثالث: الأساس القانوني للإدارة الإلكترونية في التشريع الجزائري.

إن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر لم يكن مجرد خيار تقني، بل استند إلى ترسانة قانونية بدأت تتبلور ملامحها منذ عام 2004، لتصل إلى ذروتها مع التعديل الدستوري لسنة 2020 ويمكن تقسيم هذا المسار القانوني إلى المحاور الآتية:

أولاً: المرجعية الدستورية (الحق في المعلومة وعصرنة الإدارة):

يُعد **دستور 2020** حجر الزاوية في تكريس الشفافية الرقمية، حيث تضمن نصوصاً صريحة تلزم الإدارة بالانفتاح:

[1] علي غربي، "تحديث الإدارة العامة: بين مقتضيات العصرنة ومقاومة التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 15، 2010، ص 112.

[2] محمد بن لادن، "سوسيولوجيا المنظمات الإدارية"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015، ص 204.

1. **المادة 67:**التي تنص على أن "الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونشرها وتداولها حق للمواطن" هذا النص الدستوري هو السند القانوني لإجبار البلديات والولايات على نشر قراراتها وميزانياتها إلكترونيا.[1]

2. **عصرنة المرفق العام:**ألزم الدستور في ديباجته وفي نصوصه المتعلقة بالإدارة العامة بضرورة تقريب الإدارة من المواطن، وهي الغاية التي لا تتحقق في العصر الحالي إلا عبر الوسائط الرقمية.

ثانياً: التكريس التشريعي لعصرنة الحالة المدنية والجماعات المحلية:

قامت الجزائر بخطوات عملاقة في رقمنة قطاع الداخلية، ومن أهم النصوص التي يجب شرحها بالتفصيل:

1. **القانون رقم 14-08 المعدل والمتمم لقانون الحالة المدنية:**هذا القانون هو "الثورة الحقيقية" في الإدارة المحلية، حيث سمح بإنشاء **السجل الوطني الآلي للحالة المدنية**المادة 04 مكرر منه فتحت المجال لربط جميع البلديات بقاعدة بيانات موحدة، مما ألغى مفهوم "الاختصاص المحلي" في استخراج الوثائق من زاوية الشفافية، هذا القانون منع التلاعب في السجلات الورقية وأتاح نظام رقابة مركزي يمنع التزوير.[2]

2. **قانون البلدية (11-10)[3] وقانون الولاية(12-01)[4]**رغم صدورهما قبل الطفرة الرقمية الكبرى، إلا أن المشرع ضمنهما مواد تتعلق بـ "إعلام المواطن" (مثل المادة 11 من قانون البلدية) حالياً، يتم تفسير هذه المواد قانوناً بوجوب استخدام "البوابات الإلكترونية" كوسيلة أساسية للإعلام والعلانية والشفافية في تسيير الشؤون المحلية.

[1] الدستور الجزائري 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

[2] القانون رقم 14-08 المؤرخ في 9 أوت 2014، المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 49.

[3] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37.

[4] القانون رقم 12-01 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 12.

ثالثاً: المنظومة القانونية للإثبات والأمن الرقمي:

لكي تكون الإدارة الإلكترونية "آلية قانونية" حقيقية، وجب أن يكون لما يصدر عنها حجية أمام القضاء، وهو ما نظمه المشرع عبر:

1. **تعديل القانون المدني (بموجب القانون 05-10):**حيث تم الاعتراف لأول مرة بالكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كأدلة إثبات قانونية مساوية للكتابة الورقية، بشرط إمكانية التأكد من هوية صاحبها وسلامة المحتوى.[1]

2. **القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين:**هذا القانون هو المحرك القانوني للمعاملات في الجماعات المحلية؛ فهو الذي يسمح لرئيس البلدية أو الموظف بالتوقيع على الوثائق الرقمية (مثل شهادات الميلاد المستخرجة عن بعد) ويعطيها صبغة "الرسمية" و"الشفافية"، ويحدد مسؤولية كل طرف في العملية الرقمية.[2]

رابعاً: آليات مكافحة الفساد وحماية البيانات:

1. **القانون 06-01 المتعلق بوقاية من الفساد ومكافحته:**أكد هذا القانون في مادته السابعة على ضرورة "تبسيط الإجراءات الإدارية" و"اعتماد نظام الشفافية"وتعتبر الإدارة الإلكترونية هنا هي الأداة التنفيذية لهذا النص القانوني، حيث تقضي على الوساطة والرشوة عبر الأنظمة الآلية. [3]

2. **القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي:** وهو قانون حيوي جداً، لأنه يضع الضوابط القانونية التي تمنع تعسف الإدارة في استخدام بيانات المواطنين الرقمية، مما يعزز "الشفافية المسؤولة" التي تحترم خصوصية الأفراد[4].

---

[1] القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، المعدل والمتمم للقانون المدني، الجريدة الرسمية العدد 44 (انظر المواد 323 مكرر وما يليها).

[2] القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فبراير 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية العدد 06.

[3] القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 14.

[4] القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 10 جوان 2018.

خلاصة المبحث الأول,

من خلال دراستنا لماهية الإدارة الإلكترونية وإطارها القانوني في التشريع الجزائري، يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

1. **التحول النوعي:**إن الإدارة الإلكترونية ليست مجرد حوسبة للمكاتب، بل هي فلسفة إدارية حديثة تهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن، قائمة على السرعة، والفعالية، وتقليل التدخل البشري المباشر.

2. **النضج التشريعي التدريجي:**بالرغم من عدم وجود قانون موحد وشامل تحت مسمى "قانون الإدارة الإلكترونية"، إلا أن المشرع الجزائري استطاع بناء ترسانة قانونية متكاملة (عبر قوانين الحالة المدنية، التوقيع الإلكتروني، وحماية المعطيات الشخصية) توفر الحجية القانونية والأمان الرقمي للتعاملات الإلكترونية.

3. **الأساس القانوني المتين:**إن الاستناد إلى نصوص قانوني البلدية والولاية، وتدعيمها بالحق الدستوري في الوصول إلى المعلومة، جعل من الرقمنة التزاماً قانونياً على عاتق الجماعات المحلية وليس مجرد خيار تقني، وذلك لضمان علانية أعمالها ونبذ السرية والبيروقراطية.

4. **التحدي المزدوج:**تبين أن نجاح هذه الآلية القانونية مرهون بتجاوز عقبات "الفجوة الرقمية" وتوفير بنية تحتية تقنية وبشرية مؤهلة، لضمان أن تكون الشفافية حقاً متاحاً لجميع المواطنين على قدم المساواة.

2.1 المبحث الثاني: الشفافية في العمل الإداري كدعامة للحوكمة المحلية.

يخصص هذا المبحث لدراسة الشفافية كقيمة إدارية وقانونية تهدف إلى محاربة السرية والبيروقراطية في الجماعات المحلية سنحاول من خلاله إبراز الشفافية كحق للمواطن وواجب على الإدارة، وذلك عبر المطالب الآتية:

- **المطلب الأول** :ماهية الشفافية الإدارية وأبعادها في تسيير الشأن المحلي.
- **المطلب الثاني** :المبادئ القانونية المكرسة للشفافية (العلانية، حق في المعلومة، وتسبيب القرارات).
- **المطلب الثالث** :العلاقة والوظيفية بين الرقمنة في تعزيز الشفافية ومنع الفساد.

1.2.1 المطلب الأول: ماهية الشفافية الإدارية وأبعادها في تسيير الشأن المحلي.

تُعد الشفافية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، وهي تتجاوز مجرد مفهوم "نشر المعلومات" لتصبح نظاماً متكاملاً يهدف إلى تمكين المواطن من مراقبة أداء السلطة التنفيذية والحد من التعسف الإداري.

أولاً: التعريف الفقهي والقانوني للشفافية:

لم يضع المشرع الجزائري تعريفاً مانعاً جامعاً للشفافية في قانوني البلدية أو الولاية، مما فتح المجال للاجتهاد الفقهي:

1. **التعريف بالنتائج:**يرى جانب من الفقه أن الشفافية هي "النتيجة المترتبة على علانية أعمال الإدارة"، حيث تصبح القرارات المتخذة في أروقة البلدية معلومة لدى الجميع، مما يمنع القرارات السرية التي تخدم مصالح ضيقة.[1]
2. **التعريف بالوسائل:**يرى اتجاه آخر أن الشفافية هي "مجموعة من القواعد التي تفرض على الإدارة الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالسياسات العامة، والميزانيات، وعقود الصفقات العمومية، وتوفيرها للجمهور بصفة دورية ومنتظمة[2]."
3. **التعريف العضوي:**يركز على الحق في الوصول، فهي "الحق المعترف به دستورياً وقانونياً لكل فرد في الاطلاع على الوثائق والمستندات الإدارية التي تملكها الجماعات المحلية، دون اشتراط وجود مصلحة مباشرة أحيانا".[3]

ثانياً: أبعاد الشفافية في الجماعات المحلية (البلدية والولاية):

1. **البعد المعلوماتي (الحق في المعرفة):**ويقصد به انتقال المعلومة من الإدارة إلى المواطن،ففي السابق كانت المعلومة في البلدية "سرية" بحكم العادة البيروقراطية، لكن الشفافية تفرض اليوم وضع كافة البيانات (مثل: شروط الاستفادة من السكن، قائمة المستفيدين من الإعانات، ميزانية

[1] عبد العزيز السيد الجوهري، "الحق في المعرفة والشفافية الإدارية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 42.
[2] محمد محمد بدران، "مبدأ الشفافية وحق الاطلاع على الوثائق الإدارية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 115.
[3] خالد خليل الظاهر، القانون الإداري دراسة مقارنة، الجزء الأول، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2009، ص 230.

التجهيز) في متناول الجمهور فالإدارة الإلكترونية تلعب هنا دور الوسيط الناقل لهذه المعلومات بسرعة فائقة.[1]

2. **البعد الإجرائي (وضوح المسالك الإدارية):**يعاني المواطن غالباً من غموض الإجراءات (ماذا أفعل؟ وأين أذهب؟) الشفافية الإجرائية تعني رسم "خارطة طريق" لكل خدمة عمومية عندما تتبنى البلدية "الإدارة الرقمية"، فإنها تضع دليلاً إلكترونياً يوضح:

- الملف المطلوب بدقة (لا يضاف عليه شيء).
- الرسوم القانونية الواجب دفعها (منعاً للابتزاز).
- الموعد المحدد لاستلام الخدمة.

3. **البعد الرقابي (المساءلة والمحاسبة):**لا توجد شفافية بدون محاسبة ، فالشفافية تتيح للجهات الرقابية (مثل مجلس المحاسبة) وللمواطنين عبر "الجمعيات المحلية" مراقبة كيفية إنفاق المال العام في الولاية،وهي "الكشاف" الذي يضيء مناطق الظل في الصفقات العمومية المحلية.[2]

ثالثاً: أهمية الشفافية في ترسيخ الديمقراطية التشاركية:

تعتبر الشفافية شرطا شارطا للمشاركة المحلية؛ فلا يمكن للمواطن أن يبدي رأيه في "مخطط التنمية البلدي(PCD) "وهو يجهل الغلاف المالي المخصص لبلديته أو يجهل الأولويات المسطرة فالشفافية تخلق "المواطن الشريك" بدلا من "المواطن المتلقي"، وهذا هو جوهر إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر.[3]

2.2.1 المطلب الثاني: المبادئ القانونية المكرسة للشفافية .

تعتبر الشفافية في الإدارة المحلية منظومة متكاملة من المبادئ القانونية التي تهدف إلى تقييد السلطة التقديرية للإدارة وحماية حقوق المرتفقين وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

[1] عمار بوضياف، "المركز القانوني للمرفق العام في الجزائر"، دار الريحانة، الجزائر، 2001، ص 167.
[2] سليمان محمد الطماوي، "الوجيز في القانون الإداري"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص 310.
[3] بن الشيخ آث ملويا الحسين، "المنتقى في شرح قانون البلدية"، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 94.

أولاً: مبدأ تسبيب القرارات الإدارية:

يعد التسبيب من أهم ضمانات الشفافية، ويقصد به إفصاح الإدارة عن الأسباب الواقعية والقانونية التي أدت لاتخاذ قرار معين، مما يسمح للمواطن وللقضاء بفهم "خلفيات" العمل الإداري.

1. **الإطار القانوني الجزائري:**كرس المشرع الجزائري هذا المبدأ بموجب **القانون رقم 01-06**، الذي ألزم المؤسسات والإدارات العمومية (بما فيها البلديات والولايات) بتسبيب قراراتها الإدارية، خاصة السلبية منها التي تمس بحقوق الأفراد (مثل رفض منح رخصة بناء أو رفض استفادة من سكن اجتماعي.[1]

2. **علاقته بالشفافية والرقمنة:**في ظل الإدارة الإلكترونية، يتحول التسبيب من "إجراء شكلي" إلى "إجراء تقني ملزم" فالأنظمة المعلوماتية الحديثة تفرض على الموظف ملء خانات "الأسباب" قبل اعتماد القرار، مما يمنع صدور قرارات مجهولة السبب أو مبنية على دوافع شخصية، وهذا يعزز "الشفافية الوقائية[2]."

ثانياً: مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق الإدارية:

لا يمكن الحديث عن شفافية في ظل "سرية المعلومات" هذا المبدأ يقلب القاعدة من "السرية هي الأصل" إلى "العلانية هي الأصل."

1. **المحتوى القانوني للحق:**يشمل هذا المبدأ حق المواطن في الاطلاع على مداولات المجلس الشعبي البلدي، الميزانيات السنوية، وقوائم المستفيدين من المساعدات الاجتماعية وقد أكدت **المادة 11 من قانون البلدية** على هذا الحق صراحة.[3]

2. **تطبيقاته عبر الإدارة الإلكترونية:**الرقمنة هي الأداة المثلى لتفعيل هذا المبدأ؛ فبدلاً من "الحق في الاطلاع المادي" (الذي قد يواجه بتعنت الموظفين)، تتيح البوابات الإلكترونية "الحق في الاطلاع الافتراضي"، حيث يتم تحميل الوثائق بصيغة(PDF)مباشرة، مما يحقق شفافية مطلقة وفورية.[1]

[1] القانون رقم 01-06 المؤرخ في 22 مايو 2001، المتعلق بتسبيب القرارات الإدارية، الجريدة الرسمية العدد 28.

[2] محمد فوزي الثعلي، "النظام القانوني للإدارة الإلكترونية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 142.

[3] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

ثالثاً: مبدأ العلانية والنشر الاستباقي:

الشفافية لا تقتصر على رد الفعل (إعطاء معلومة لمن طلبها)، بل تفرض على الإدارة "الفعل الاستباقي" بنشر المعلومات تلقائياً.

1. **النشر الإلكتروني كالتزام قانوني:**بموجب المرسوم التنفيذي الذي ينظم المواقع الإلكترونية للإدارات، أصبحت الجماعات المحلية ملزمة بنشر كافة الإجراءات والخدمات والقرارات ذات الطابع العام هذا النشر يضمن علم الجميع بالقواعد القانونية على قدم المساواة، مما يمنع "المحسوبية المعلوماتية".[2]

2. **أثر العلانية على النزاهة:**العلانية تخلق نوعا من "الرقابة الشعبية"؛ فالمواطن عندما يجد ميزانية بلديته منشورة بكل تفاصيلها، يصبح شريكا في الرقابة، وهو ما يقلص فرص الفساد الإداري والمالي.

رابعاً: الاستثناءات القانونية والقيود الواردة على الشفافية:

لضمان التوازن، وضع المشرع حدوداً لمبدأ الشفافية لا يجوز تجاوزها، وهي ضرورية جداً لإثراء بحثي هذاوهي:

1. **حماية مقتضيات الأمن والنظام العام:**تُستثنى الوثائق التي قد يضر نشرها بأمن الدولة أو بمصالحها العليا.

2. **حماية الخصوصية والمعطيات الشخصية:**وهنا نربط البحث بـ **القانون 18-07**؛ حيث لا يجوز للبلدية، باسم الشفافية، نشر معطيات صحية أو أسرار عائلية للمواطنين، بل تكتفي بنشر المعلومات التي تخدم الصالح العام وتسمح بالرقابة.[3]

3. **الأسرار التجارية والصناعية:**خاصة في مجال الصفقات العمومية المحلية، حيث يجب حماية أسرار الشركات المتنافسة لضمان المنافسة الشريفة.

---

[1] شريف يوسف خاطر، "الحق في الشفافية في مواجهة الإدارة العامة"، مرجع سابق، ص 89.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-334، يحدد كيفيات تصميم المواقع الإلكترونية للإدارات العمومية، مرجع سابق.

[3] القانون رقم 18-07، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، مرجع سابق.

3.2.1 المطلب الثالث: العلاقة الوظيفية بين الرقمنة و تعزيز الشفافية ومنع الفساد.

لا يمكن فصل الإدارة الإلكترونية عن الشفافية؛ فالأولى هي "الوسيلة التقنية والقانونية"، والثانية هي "الغاية والقيمة الإدارية"وتتجلى هذه العلاقة في المحاور الآتية:

أولاً: الإدارة الإلكترونية كأداة لعلانية النشاط الإداري المحلي:

تعتمد الشفافية على مبدأ العلانية، وقد كانت الطرق التقليدية (مثل الإلصاق على جدران البلدية) محدودة الأثر ولا تصل إلا لمن يتنقل للمقر.

1. **النشر الرقمي الواسع والآني:**تتيح الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية نشر قراراتها، ومداولاتها، وميزانياتها عبر بواباتها الرسمية، هذا النوع من العلانية يتجاوز الحواجز الجغرافية، مما يسمح للمواطن القاطن في "مناطق الظل" أو البلديات النائية بالاطلاع على مشاريع بلديته في نفس لحظة صدورها، مما يحقق مبدأ "المساواة في الوصول للمعلومة".[1]
2. **تسهيل الوصول للمعلومة دون قيد:**الرقمنة تلغي "انتقائية الموظف" أو "مزاجيته" في إعطاء المعلومةفي النظام الإلكتروني، المعلومة متاحة للجميع وفق شروط تقنية موحدة، مما يحول الشفافية من "منّة" يمنحها الموظف إلى "استحقاق" آلي للمواطن يمارسه بضغطة زر.[2]

ثانياً: دور الرقمنة في تقليص السلطة التقديرية ومكافحة الفساد:

الفساد الإداري ينمو في "المناطق الرمادية" وفي غياب الوضوح. الإدارة الإلكترونية تعمل كآلية وقائية من خلال:

1. **برمجة القواعد القانونية (الشفافية الخوارزمية):**عند تحويل الإجراءات الإدارية إلى "خوارزميات" رقمية، يصبح من الصعب على الموظف تجاوز الشروط القانونية (مثل ترتيب ملفات السكن أو الأولوية في الاستفادة من الإعانات)، لأن النظام الرقمي مبرمج لرفض أي طلب لا يستوفي المعايير القانونية المدخلة مسبقا.[3]

[1] رأفت رضوان، "عالم الإدارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 156.
[2] خالد ممدوح إبراهيم، "الحكومة الإلكترونية والفساد الإداري"، مرجع سابق، ص 188.
[3] محمد الصيرفي، "الإدارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 245.

2. **إلغاء المباشرة:(Contactless Service)**تقليل الاحتكاك المباشر بين طالب الخدمة والموظف يقطع الطريق أمام المحسوبية والرشوة،و الشفافية هنا تكمن في أن "النظام" هو من يعالج الطلب بناءً على البيانات، وليس بناءً على "المعريفة" أو العلاقات الشخصية.

ثالثاً: الشفافية في الصفقات العمومية الإلكترونية بالجماعات المحلية :

يعتبر هذا المحور من أخطر وأهم مجالات تطبيق الشفافية، نظراً لارتباطه المباشر بصرف المال العام في البلديات والولايات.

1. **بوابة الصفقات العمومية الجزائرية:**ألزم المشرع الجماعات المحلية بنشر إعلانات المناقصات، تمديد الآجال، ومنح الصفقات عبر البوابة الإلكترونية المخصصة لذلك هذا النشر الرقمي يضمن "العلانية المطلقة" ويفتح المجال لأكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين للمنافسة، مما يمنع "التواطؤ" الذي قد يحدث في الإجراءات الورقية الضيقة.[1]

2. **ضمان تكافؤ الفرص والنزاهة:**تتيح الرقمنة في الصفقات العمومية للمتعاملين تتبع مسار ملفاتهم ومعرفة أسباب إقصائهم بوضوح (التسبيب الإلكتروني)كما أن تحميل دفاتر الشروط إلكترونياً يمنع حجبها عن بعض المتنافسين لصالح آخرين، وهي ممارسة كانت شائعة في الإدارة التقليدية.[2]

3. **الرقابة البعدية والآنية:**توفر الأنظمة الرقمية قاعدة بيانات ضخمة لمصالح الرقابة (مجلس المحاسبة، لجان الصفقات) للتدقيق في كيفية إسناد المشاريع المحلية، مما يجعل "الشفافية المالية" واقعاً ملموساً وليس مجرد شعار.

رابعاً: تعزيز المساءلة عبر "الأثر الرقمي(Digital Traceability) ":

تضيف الإدارة الإلكترونية بعدا جديدا للشفافية وهو "إمكانية التتبع:"

[1] المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50.

[2] علاء عبد الرازق السالمي، "الإدارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 134.

1. **سجل المراجعة الآلي:(Audit Trail)**كل عملية يقوم بها الموظف داخل نظام البلدية تترك أثرارقميا لا يمكن محوه أو تعديله دون ترك بصمة ،هذه الشفافية التقنية تسهل تحديد المسؤوليات بدقة في حال وجود تلاعب أو خرق قانوني، مما يسهل عملية المساءلة الإدارية والقضائية.[1]
2. **التغذية العكسية (الشكاوى الإلكترونية):**تتيح المنصات الرقمية للمواطنين تقديم طعون وشكاوى ومتابعة مسار معالجتها،فالشفافية هنا تكمن في قدرة المواطن على معرفة "أين توقف ملفه؟" ومن هو الموظف المسؤول عن التأخير، مما يكسر حاجز البيروقراطية المنغلقة.

[1] أحمد محمد الشرفا، "تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الإداري"، مرجع سابق، ص 105.

خلاصة الفصل الأول.

في ختام دراستنا للإطار المفاهيمي والقانوني للإدارة الإلكترونية والشفافية، يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الجوهرية التي تشكل قاعدة لبحثنا:

1. **التحول من الوسيلة إلى الفلسفة:**استنتجنا أن الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية ليست مجرد استبدال الورق بالحاسوب، بل هي إعادة هندسة شاملة للعمل الإداري تهدف إلى كسر قيود البيروقراطية التقليدية، وتحويل المرفق العام المحلي إلى "مرفق ذكي" متاح ومنفتح.
2. **الارتباط الشرطي بين الرقمنة والشفافية:**اتضح لنا من خلال التحليل أن الشفافية تظل شعاراً نظرياً ما لم تجد "آلية قانونية وتقنية" لتجسيدها، وقد أثبتت الإدارة الإلكترونية أنها الأداة الأكثر نجاعة لتحويل مبادئ العلانية والمساءلة إلى واقع ملموس عبر تقليص السلطة التقديرية للموظف وتعميم الوصول للمعلومة.
3. **كفاية الترسانة القانونية الجزائرية:**رغم تشتت النصوص، إلا أن المشرع الجزائري استطاع إرساء قاعدة قانونية صلبة بدأت من الدستور وصولاً إلى القوانين المتخصصة (الحالة المدنية، التوقيع الإلكتروني، حماية المعطيات الشخصية، وقانون الصفقات العمومية)، مما منح الإدارة الإلكترونية الحجية القانونية اللازمة لمواجهة الطعون وضمان ثقة المرتفقين.
4. **تجاوز مفهوم "السرية الإدارية:**"أثبتت الدراسة أن مبدأ الشفافية أصبح هو الأصل في تسيير الجماعات المحلية، وأن الاستثناءات الواردة عليه (كالأمن الوطني والخصوصية) يجب أن تفسر في أضيق الحدود لضمان حق المواطن في الرقابة الشعبية على المال العام والشأن المحلي.
5. **التمهيد للواقع التطبيقي:**إن هذه الأسس النظرية والقانونية التي أرسيناها في هذا الفصل، تضعنا أمام تساؤل جوهري حول مدى قدرة البلديات والولايات الجزائرية على تجسيد هذه النصوص فعلياً، وهو ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الثاني من خلال استعراض آليات التطبيق ومعوقاته.

وبناء عليه، سننتقل في الفصل الموالي لتشخيص واقع هذه التطبيقات في الجماعات المحلية الجزائرية وأثرها الفعلي على مستوى الشفافية".

الفصل الثاني

الفصل الثاني:واقع وتحديات الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالجماعات المحلية .

بعد تأصيل المفاهيم قانونياً في الفصل الأول، ينتقل البحث في فصله الثاني إلى دراسة الواقع الميداني للرقمنة في الجزائر ، بحيث يهدف هذا الفصل إلى رصد مدى تجسيد الشفافية من خلال التطبيقات الإلكترونية المستحدثة، مع تشخيص العقبات التي تحول دون تحقيق النجاعة المطلوبة وللإحاطة بذلك، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول** :يتناول الآليات والتطبيقات الرقمية المعتمدة في الجماعات المحلية (الحالة المدنية، الصفقات، البوابات).
- **المبحث الثاني** :يركز على المعوقات التقنية، البشرية، والقانونية التي تواجه هذا التحول وسبل معالجتها.

1.2 المبحث الأول: تطبيقات الإدارة الإلكترونية كآليات لتجسيد الشفافية.

:يستعرض هذا المبحث الجانب الإجرائي للرقمنة في الجزائر، حيث سنقوم بتحليل ثلاث ركائز أساسية للشفافية الرقمية:

المطلب الأول:رقمنة مصلحة الحالة المدنية وأثرها في القضاء على البيروقراطية والابتزاز.

المطلب الثاني:الرقمنة في مجال الصفقات العمومية والمالية المحلية .

المطلب الثالث: البوابات الالكترونية الولائية في تفعيل الديمقراطية التشاركية .

1.1.2 المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية وأثرها في القضاء على البيروقراطية والابتزاز.

تعتبر رقمنة قطاع الحالة المدنية في الجزائر حجر الزاوية في مشروع الإدارة الإلكترونية، حيث استهدفت وزارة الداخلية القضاء على أكبر بؤرة للبيروقراطية والازدحام في البلديات.

أولاً: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وأثره على الشفافية:

تم الانتقال من السجلات الورقية التقليدية التي كانت تسيّر يدويا إلى قاعدة بيانات رقمية موحدة تربط 1541 بلدية والملحقات الإدارية، بالإضافة إلى القنصليات بالخارج. فيمثل هذا قفزة نوعية في مسار عصرنة الإدارة العمومية والى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري, وفيما يلي تحليل لأثر هذا السجل على الشفافية في العمل الإداري:

1. **الشفافية في الوصول والتحقق:**بفضل هذا السجل، أصبح بإمكان الموظف المخول التحقق من صحة البيانات بصفة آنية ،فهذا النظام يقضي على ظاهرة "التزوير" في الوثائق الورقية التي كانت تحدث بسبب غياب الرقابة المركزية، مما يعزز **الشفافية القانونية** لسلامة المحررات الرسمية.[1]

2. **إلغاء "المركزية المكانية:**"كان المواطن سابقاً مجبراً على التنقل إلى مسقط رأسه لاستخراج شهادة الميلاد(S12)، الرقمنة جعلت المعلومة "عابرة للحدود الجغرافية"، مما حقق مبدأ **المساواة بين المواطنين** في الحصول على الخدمة العمومية بغض النظر عن مكان تواجدهم، وهو أرقى أشكال الشفافية الإجرائية.

ثانياً: منصة "شباكك عن بعد" والتبادل الإلكتروني للمعطيات:

أطلقت وزارة الداخلية بوابة إلكترونية تتيح استخراج وثائق الحالة المدنية وتجديد الوثائق البيومترية دون الحاجة للتنقل.وهي من أهم الركائز التي اعتمدها الجزائر لتجسيد استراتيجية التحول الرقمي وعصرنة المرفق العام وهي تضمن:

1. **شفافية المسار الإداري:**عند تقديم طلب إلكتروني (لجواز سفر أو بطاقة تعريف)، يمنح النظام للمواطن "رقم تتبع" هذا الرقم يسمح للمواطن بمراقبة مسار ملفه في كل لحظة (قيد المعالجة، تم

[1] القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014، المعدل والمتمم للأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، مرجع سابق.

الإرسال، جاهز للاستلام) هذه العلانية تمنع الموظفين من تعيين مواعيد وهمية أو تعطيل الملفات لأغراض شخصية.[1]

2. **الربط البيني بين الإدارات:** من خلال "نظام التبادل البيني"، أصبحت الإدارات (مثل الضمان الاجتماعي، مصالح السكن) تطلع على بيانات الحالة المدنية للمواطن مباشرة عبر النظام دون مطالبته بإحضار "أكداس" من الأوراق هذا يقلص "سلطة الموظف" في طلب وثائق تعجيزية، مما يعزز الشفافية في التعامل المباشر.[2]

ثالثاً: نظام التصديق الإلكتروني وحجية الوثائق الرقمية:

لكي تكون هذه الشفافية قانونية، كان لزاماً توفير آلية تضمن عدم التلاعب بالبيانات الرقمية.وتتمثل في :

1. **التوقيع الإلكتروني لمسؤولي البلديات** :تعتمد الوثائق المستخرجة إلكترونيا على التوقيع والتصديق الرقمي هذا النظام يوفر "تشفيرا" يمنع أي تعديل لاحق على الوثيقة، مما يضمن الشفافية المطلقة في محتوى الوثيقة المسلمة للمواطن.[3]

2. **رمز الاستجابة السريع:(QR Code)**تحتوي الوثائق المرقمنة على رمز(QR)يتيح لأي جهة إدارية التأكد من صحة الوثيقة عبر مسحها ضوئيا، مما يلغي تماماً الحاجة لـ "المصادقة على النسخ الأصلية(Légalisation) "التي كانت مرتعا للمحسوبية والبيروقراطية.

رابعاً: أثر رقمنة الحالة المدنية في القضاء على الرشوة والابتزاز الإداري:

إن الربط بين الإدارة الإلكترونية والشفافية في قطاع الحالة المدنية يتجلى بوضوح في قدرة التكنولوجيا على تجفيف منابع الفساد الصغير(Petty Corruption)الذي كان ينخر جسد البلديات ويمكن تحليل هذا الأثر من خلال النقاط الآتية:

[1] تقرير وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، عصرنة المرفق العام الإنجازات والآفاق، الجزائر، 2022، ص 45.

[2] بوحميدة عطاء الله، "الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة المرفق العام في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 10، العدد 02، 2017، ص 215.

[3] القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مرجع سابق.

1. **كسر حلقة الاتصال المباشر:**في الإدارة التقليدية، كان الموظف يمتلك "سلطة الحجز" على المعلومة أو الوثيقة، مما يخلق بيئة خصبة للمساومة والابتزاز مقابل تسريع الإجراءات وباعتماد "الشباك الإلكتروني"، تم إلغاء التفاعل الجسدي(Face-to-Face)بين طالب الخدمة والموظف، مما أدى آليا إلى تلاشي فرص عرض أو طلب الرشوة، حيث يتعامل المواطن مع "واجهة رقمية" محايدة لا تقبل المحاباة.[1]

2. **تجريد الموظف من السلطة التقديرية التعسفية:**كان الموظف سابقا يتحجج بضياع السجل، أو نقص الأوراق، أو طول الطوابير ليدفع المواطن نحو "البحث عن وسيط". أما اليوم، فإن النظام المعلوماتي مبرمج وفق آجال قانونية محددة؛ فإذا استوفى المواطن شروط الخدمة إلكترونيا، فإن النظام يصدر الوثيقة آليا. الشفافية هنا تكمن في أن "المعايير القانونية" هي التي تحكم العملية وليس "إرادة الموظف".[2]

3. **العدالة في توزيع الجهد والزمن:**تسمح الرقمنة في الحالة المدنية بفرض مبدأ "من يأتي أولاً يُخدم أولاً" بشكل تقني صارم(First-Come, First-Served)هذا الترتيب الآلي يمنع "تجاوز الدور" الذي كان يتم عبر المحسوبية، مما يرسخ لدى المواطن قناعة بأن الإدارة تعمل بشفافية ونزاهة، وهو ما يعزز الثقة في مؤسسات الدولة المحلية.[3]

4. **الرقابة التقنية على الأداء:**يوفر النظام الرقمي لرئيس البلدية أو المفتش العام إمكانية الاطلاع على إحصائيات المعالجة: كم ملفا تم رفضه؟ ولماذا؟ وكم استغرق الموظف لمعالجة الطلب؟ هذه الشفافية الرقابية تجعل الموظف تحت طائلة "المساءلة الرقمية" المستمرة، مما يدفعه للالتزام بالقانون والابتعاد عن الممارسات المشبوهة.

[1] خالد ممدوح إبراهيم، "الحكومة الإلكترونية والفساد الإداري"، مرجع سابق، ص 142.

[2] محمد الصغير بعلي، "مكافحة الفساد في التشريع الجزائري"، مرجع سابق، ص 95.

[3] عبد النبي الطوخ، "الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص 168.

خامساً: السيادة الرقمية وتوطين البيانات كضمانة للشفافية والأمن القومي:

إن الحديث عن الشفافية في الجماعات المحلية لا يستقيم دون الحديث عن "السيادة الرقمية"؛ فالمعلومات التي تعالجها البلديات والولايات (بيانات الحالة المدنية، الصفقات العمومية، المخططات التنموية) هي ملكية وطنية سيادية تتطلب حماية قانونية وتقنية صارمة.

1 .مفهوم توطين البيانات:(Data Residency)

يقصد بتوطين البيانات ضرورة تخزين ومعالجة كافة المعلومات المتعلقة بالجماعات المحلية داخل حدود التراب الوطني، وعلى خوادم(Servers)مملوكة للدولة الجزائرية أو تحت رقابتها المباشرة، الشفافية هنا لا تعني "المشاع الرقمي"، بل تعني الوضوح في إدارة البيانات مع ضمان عدم خروجها إلى سحابات إلكترونية(Clouds)أجنبية قد تخضع لقوانين دول أخرى أو لعمليات تجسس تقني.[1]

2 .حماية الشفافية من التدخلات الخارجية:

عندما يتم توطين بيانات الجماعات المحلية وطنيا، نضمن حماية "نزاهة المعلومة" إن وجود البيانات على خوادم أجنبية يجعلها عرضة للتلاعب أو الحجب في الأزمات الدولية، مما يضرب مبدأ استمرارية المرفق العام الإلكتروني، لذا فإن السيادة الرقمية هي التي تضمن أن تظل "الشفافية" قراراً سيادياً جزائرياً، بعيداً عن أي ضغوط أو تدخلات خارجية قد تهدف إلى تزييف الحقائق الإدارية أو تعطيل المسار الرقمي.[2]

3 .الأمن السيبراني كأساس للثقة الرقمية:

لا توجد شفافية بدون أمن؛ فالمواطن لن يثق في المنصات الرقمية للبلدية إذا شعر أن بياناته الشخصية (المحمية بموجب **القانون 18-07**) غير مؤمنة محليا فإن بناء "مراكز بيانات Data) " (Centersوطنية خاصة بقطاع الجماعات المحلية يعزز من قدرة الدولة على تشفير البيانات ومنح صلاحيات الوصول والاطلاع وفقاً للقانون فقط، مما يرسخ مفهوم "الشفافية المنضبطة."[3]

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، "النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 245.

[2] يونس عرب، "مخاطر العولمة الرقمية على السيادة الوطنية"، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2018، ص 112.

[3] القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، مرجع سابق.

4 .الاستقلالية التقنية والبرمجيات الوطنية:

تتطلب السيادة الرقمية أيضاً التوجه نحو استخدام "الأنظمة المفتوحة" والبرمجيات المطورة محلياً (Local Software Solutions) هذا التوجه يمنع وجود "أبواب خلفية" (Backdoors) في الأنظمة المعلوماتية للبلديات، ويسمح للجهات الرقابية الجزائرية بالتدقيق في الخوارزميات التي تدير الصفقات العمومية وتوزيع السكن، لضمان أنها تعمل بشفافية ونزاهة مطلقة وفقاً للمعايير الوطنية.[1]

2.1.2 المطلب الثاني: الرقمنة في مجال الصفقات العمومية والمالية المحلية.

تعتبر الصفقات العمومية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، ولكنها في الوقت ذاته تمثل أكثر المجالات عرضة لمخاطر الفساد وهدر المال العام. لذا، جاءت الرقمنة لتضع حداً للضبابية الإجرائية من خلال آليات تقنية قانونية. وهي كالأتي:

أولاً: الشفافية في الصفقات العمومية الإلكترونية بالجماعات المحلية:

يعد هذا المحور تطبيقا مباشرا لنص المادة 05 من قانون الصفقات العمومية (15-247) التي تكرس مبادئ حرية الوصول للطلب العمومي، والمساواة، والشفافية.

1. **بوابة الصفقات العمومية الجزائرية كأداة علانية:**أصبح لزاماً على كل بلدية وولاية نشر "مخططاتها السنوية للصفقات(Plan Passation) "عبر الموقع الإلكتروني المخصص، هذا النشر المسبق يمنع "المفاجآت" الإدارية؛ حيث يكون للمقاولين والمتعاملين الاقتصاديين الوقت الكافي للتحضير، مما يمنع حصر الصفقات على مقاولين معينين يتم إخبارهم "خلف الكواليس".[2]
2. **تحميل دفاتر الشروط والشفافية الرقمية:**في الإدارة التقليدية، كان الحصول على دفتر الشروط يخضع أحياناً لتعنت الموظفين أو المحاباة حاليا،بحيث تتيح المنصات الرقمية تحميل دفاتر الشروط مباشرة، مما يضمن أن جميع المتنافسين يملكون نفس المعلومات والمعايير التقنية في نفس اللحظة، وهو ما يحقق "الشفافية في تكافؤ الفرص".[3]

[1] تقرير المحافظة السامية لرقمنة الدولة، "الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030"، الجزائر، 2024، ص 19.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50.

[3] ناصر لباد، "الوجيز في القانون الإداري"، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2018، ص 244.

3. **المنح المؤقت والإعلان عن النتائج:**تلزم الرقمنة الإدارة بنشر جدول نتائج تقييم العروض (التقنية والمالية) والمنح المؤقت للصفقة عبر المنصة الإلكترونية هذا الإجراء يمنع التلاعب بالنتائج بعد فتح الأظرفة، حيث يصبح القرار معلنا أمام الرأي العام، مما يسهل على المتعاملين المقصيين ممارسة حقهم في الطعن بناء على معلومات دقيقة وواضحة.[1]

ثانياً: رقمنة المحاسبة المالية والرقابة على الميزانية المحلية:

تهدف الرقمنة هنا إلى الانتقال من "الرقابة الورقية اللاحقة" إلى "الرقابة الرقمية الآنية" على أموال الجماعات المحلية.

1. **نظام "ميزانية" وإدارة الاعتبارات المالية:**يسمح النظام المعلوماتي للمحاسبة العمومية بتتبع كل "دينار" يُصرف من ميزانية البلدية فالشفافية هنا تكمن في أن كل عملية دفع تمر عبر قنوات رقمية مسجلة، مما يمنع تضخيم الفواتير أو صرف مبالغ في غير الأبواب المخصصة لها قانوناً.

2. **الربط بين الآمر بالصرف والمراقب المالي:**الرقمنة تفرض "دورة مستندية إلكترونية" تربط رئيس البلدية بالمراقب المالي والخزينة العمومية،بحيث أن كل تجاوز للغلاف المالي المخصص لمشروع معين يتم كشفه آلياً من قبل النظام، مما يعزز الشفافية المالية ويحمي ميزانية الجماعات المحلية من سوء التسيير.[2]

ثالثاً: أثر "النشر الاستباقي" للميزانية على الرقابة الشعبية:

عندما تضع الولاية أو البلدية ميزانيتها السنوية على بوابتها الإلكترونية، فإنها تفعل مبدأ "**المواطنة الرقابية** ، يستطيع المواطن والجمعيات المحلية معرفة المبالغ المرصودة لقطاع الصحة، النظافة، والتربية ببلديتهم، هذه الشفافية تمنع المسؤولين من تقديم وعود وهمية، حيث تصبح لغة الأرقام الرقمية هي المرجع الوحيد، مما يقوي الرقابة الشعبية ويحقق الديمقراطية التشاركية.[3]

[1] محمد الصغير بعلي، "قانون الصفقات العمومية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2016، ص 112.
[2] عمار بوضياف، "المحاسبة العمومية في الجزائر"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 89.
[3] أحمد محمد الشرفا، "تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الإداري"، مرجع سابق، ص 134.

رابعاً: إشكالية الازدواجية الإجرائية كعائق أمام الشفافية الرقمية الكاملة:

على الرغم من المكاسب التقنية التي حققتها بوابة الصفقات العمومية، إلا أن الواقع العملي في الجماعات المحلية الجزائرية لا يزال يشهد نوعاً من "**الازدواجية الإجرائية**"التي تضعف من فاعلية الرقمنة كأداة للشفافية المطلقة. ويمكن تحليل هذه الإشكالية في النقاط التالية:

1. **بقاء المسار الورقي الموازي:**لا يزال يُطلب من المتعامل الاقتصادي (المقاول) تقديم ملفات ورقية ضخمة بالتوازي مع التسجيل في المنصات الرقمية هذه الازدواجية تفتح الباب أمام التناقض بين ما هو "موجود رقمياً" وما هو "مقدم ورقياً"، وهو ما قد يُستغل في ممارسات البيروقراطية الانتقائية، حيث يتم التمسك بنقص ورقة بسيطة لإقصاء عرض تم قبوله تقنيا في المنصة.[1]
2. **الفجوة في التجريد المادي الكامل:(Dematerialization)**إن الشفافية الحقيقية تقتضي الانتقال إلى نظام "**التجريد المادي الكامل**"، حيث يتم إبرام الصفقة، التوقيع عليها، ومتابعة تنفيذها ودفع مستحقاتها رقمياً بنسبة 100% في غياب هذا التكامل، تظل الرقمنة مجرد واجهة إعلانية" للمناقصات، بينما تظل "القرارات الجوهرية" تُتخذ في الغرف المغلقة بعيدا عن الرقابة الآلية للنظام المعلوماتي.[2]
3. **تحدي "الشفافية الصورية:**"قد تؤدي الازدواجية إلى ما يمكن تسميته بـ "الشفافية الصورية"؛ حيث تلتزم البلدية بنشر الإعلان إلكترونيا التزاما بالنص القانوني، لكنها تضع عراقيل تقنية أو إدارية في "دفتر الشروط الورقي" تحد من المنافسة، لذا فإن الحل يكمن في إلغاء المسار الورقي نهائياً وتعميم **التوقيع الإلكتروني السيادي** للمسؤولين المحليين والمقاولين على حد سواء، لضمان وحدة المسار وشفافية المتابعة.[3]

[1] بشير كبايلي، "الإدارة الإلكترونية كآلية لتحديث المرافق العامة في الجزائر"، مرجع سابق، ص 204.

[2] محمد الصغير بعلي، "قانون الصفقات العمومية"، مرجع سابق، ص 188.

[3] تقرير مجلس المحاسبة الجزائري، حول الرقابة على استخدام تكنولوجيات الإعلام في الإدارات المحلية، الجزائر، 2024، ص 42.

3.1.2 المطلب الثالث: البوابات الالكترونية الولائية ودورها في تفعيل الديمقراطية التشاركية.

لم تعد المواقع الإلكترونية للولايات والبلديات مجرد واجهات إعلامية، بل تحولت إلى منصات تفاعلية تهدف إلى تجسيد مفهوم "الديمقراطية التشاركية" وكسر حاجز السرية في تسيير الشؤون المحلية ،وفيما يلي تحليل وقانوني لكيفية تفعيل هذه البوابات لآليات الديمقراطية التشاركية:

أولاً: المواقع الإلكترونية الرسمية كأداة للحق في المعلومة:استناداً إلى المرسوم التنفيذي رقم **11-334** أصبحت الولايات والبلديات ملزمة بإنشاء بوابات إلكترونية تقدم خدمات إعلامية وإجرائية ، والمتمثلة في:

1. **العلانية في توزيع البرامج السكنية:**تعتبر السكنات من أكثر القضايا حساسية في الجزائر والشفافية هنا تكمن في نشر قوائم المستفيدين، معايير التنقيط، وفترات الطعون عبر البوابات الولائية هذا النشر الرقمي يقلل من التأويلات والإشاعات، ويمنح المواطن فرصة الرقابة الشعبية على عدالة التوزيع.[1]

2. **نشر مخططات التنمية المحلية:(PCD)**تتيح المواقع للجمهور الاطلاع على المشاريع التنموية الجارية (تهيئة طرق، بناء مدارس، قنوات صرف). الشفافية هنا تعني حق المواطن في معرفة "أين تُصرف أموال التنمية؟"، وهو ما يحقق رقابة مجتمعية تمنع التقاعس في الإنجاز.[2]

ثانياً: التحول نحو "المشاركة الإلكترونية(E-Participation) ":

الشفافية لا تكتمل إلا إذا كان للمواطن صوت مسموع. فالرقمنة وفرت أدوات جديدة تتجاوز صندوق الشكاوى التقليدي:

1. **منصات استقبال الشكاوى والتظلمات:**استحدثت وزارة الداخلية نظاماً وطنياً للشكاوى، يتيح للمواطن إيداع شكواه ضد تعسف إداري في بلديته إلكترونيا،فالشفافية هنا تبرز في حصول المواطن على "رقم متابعة"، حيث تلتزم الإدارة بالرد عليه في آجال محددة، ويتم مراقبة سرعة استجابة المسؤول المحلي من قبل السلطات العليا (الولاية أو الوزارة).[3]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، الذي يحدد كيفيات تصميم المواقع الإلكترونية للإدارات العمومية، مرجع سابق.

[2] عمار بوضياف، "شرح قانون البلدية"، مرجع سابق، ص 156.

[3] تقرير وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "منصة الشكاوى الإلكترونية: حصيلة وآفاق"، الجزائر، 2024، ص 08.

2. **الاستشارات البلدية الإلكترونية:**بدأت بعض البلديات النموذجية في طرح "استطلاعات رأي" إلكترونية حول أولويات المشاريع (مثلاً: هل الأولوية لترميم مدرسة أم لتهيئة ساحة عمومية؟) هذا النوع من الشفافية يشرك المواطن في صنع القرار المحلي ويقضي على "انفرادية المسؤول" في التقدير.[1]

ثالثا: دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المساءلة الفورية:

أصبحت الصفحات الرسمية للبلديات والولايات(Facebook, X) قنوات غير رسمية للشفافية السريعة:

1. **البث المباشر للمداولات:**بعض المجالس الشعبية البلدية تقوم ببث مداولاتها عبر "الفيديو"، مما يتيح للمواطن حضور الجلسات افتراضياً ومراقبة أداء منتخبيه، هذا الإجراء هو أرقى صور الشفافية السياسية المحلية، حيث يرى المواطن كيف يدافع المنتخبون عن مصالح حيهم.[2]
2. **الردود الآنية والتوضيح الاستباقي:**تساهم هذه الوسائط في نفي الأخبار الكاذبة وتوضيح القرارات الإدارية الغامضة بشكل فوري، مما يخلق بيئة من الوضوح التام بين الحاكم والمحكوم على المستوى المحلي.

[1] بن الشيخ آث ملويا الحسين، "دروس في القانون الإداري"، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 312.

[2] سعيد محمد جاسم، "تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الإدارة"، مرجع سابق، ص 204.

2.2 المبحث الثاني: معوقات الشفافية الرقمية واستراتيجيات معالجتها.

على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن تجسيد الشفافية عبر الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية الجزائرية يصطدم بجملة من التحديات التي تجعل التحول الرقمي يسير بسرعات متفاوتة،لذاخصصنا هذا المبحث لتشخيص الفجوة بين النصوص القانونية والواقع التطبيقي وسنبحث في التحديات التي تحد من أثر الرقمنة على الشفافية من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:المعوقات التقنية والامنية.(إشكالية السيادة الرقمية وتوطين البيانات).

المطلب الثاني:المعوقات البشرية والسوسيولوجية(ثقافة السر المهني ومقاومة التغيير) .

المطلب الثالث:الثغرات القانونية والمالية ومقترحات تفعيل الشفافية والرقمنة الشاملة.

1.2.2 المطلبالأول: المعوقات التقنية والأمنية (إشكالية السيادة الرقمية وتوطين البيانات).

تعتبر البيئة التكنولوجية هي العمود الفقري لأي نظام إداري إلكتروني، وأي خلل فيها يؤدي مباشرة إلى "حجب المعلومة" أو "تعطيل الخدمة"، مما يضرب مبدأ الشفافية في مقتل، لذا فان السيادة الرقمية وتوطين البيانات من ابرز التحديات التي تواجه الدول في العصر الحالي خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الحوسبة السحابية والتي تحول دون تحقيق سيادة رقمية كاملة وهي كالأتي:

أولاً: إشكالية التغطية وضعف تدفق الإنترنت:

تعتمد الشفافية الإلكترونية على مبدأ "الاستمرارية.(Availability) "

1. **التفاوت الجغرافي:**بينما تشهد المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة) جودة في الربط بالألياف البصرية، تعاني بلديات الهضاب والجنوب والمناطق الجبلية من تذبذب حاد في الشبكة هذا الانقطاع المتكرر يمنع المواطن من الوصول إلى المنصات الرقمية، مما يعيدنا إلى "السرية القسرية" للمعلومات بسبب عجز التقنية.[1]

[1] تقرير سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، "حصيلة سوق الاتصالات في الجزائر لعام 2024"، الجزائر، ص 32.

2. **مركزية البيانات وضغط الشبكة:**يؤدي الاعتماد الكلي على قاعدة بيانات مركزية واحدة في العاصمة إلى وقوع حالات "تجمد النظام(System Freeze) "في ساعات الذروة داخل البلديات، مما يضطر الموظف للعودة إلى السجلات الورقية، وهو ما يفتح الباب مجدداً للتلاعب وغياب الرقابة الآلية.

ثانيا: غياب التكامل بين الأنظمة المعلوماتية(Interoperability):

لكي تتحقق الشفافية الكاملة، يجب أن "تتحد" الأنظمة مع بعضها البعض.

1. **جزر معلوماتية منعزلة:**نلاحظ أن نظام الحالة المدنية في البلدية لا يرتبط دائما بشكل سلس بنظام الصفقات العمومية أو بنظام الضرائب المحلية هذا التشتت الرقمي يؤدي إلى "تفتيت المعلومة"، حيث يضطر المواطن لتقديم وثائق رقمية مطبوعة من إدارة إلى أخرى، وهو ما يتنافى مع روح الإدارة الإلكترونية التي تقوم على "وحدة المعلومة وشفافيتها".[1]

2. **تقادم التجهيزات المعلوماتية:**تعاني الكثير من البلديات الفقيرة من اهتراء الحظيرة المعلوماتية (حواسيب قديمة، غياب الصيانة)، مما يجعل المنصات الرقمية ثقيلة وغير محفزة للمواطن أو الموظف، ويؤدي في النهاية إلى إهمال تحديث البيانات المنشورة على المواقع الرسمية.

ثالثا: تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات:

ان تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات من اعقد القضايا الأمنية والتنظيمية في عصرنا الحديث ،فلم تعد الهجمات السيبرانية مجرد إزعاج تقني ،بل تحولت إلى تهديدات إستراتيجية قادرة على شل البنى التحتية الحيوية ، وفيما يلي استعراض شامل لأبرز هذه التحديات:

1. **مخاطر الاختراق:**إن ضعف أنظمة الحماية في بعض البوابات المحلية قد يؤدي إلى اختراقها وتعديل البيانات (مثل تغيير قوائم المستفيدين من السكن أو التلاعب بنتائج المناقصات) هذا التهديد الرقمي يضرب "مصداقية الشفافية" ويجعل المواطن يشكك في صحة المعلومات المنشورة إلكترونيا.[2]

[1] بشير كبايلي، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحديث المرافق العامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة1، 2019، ص 145.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 210.

2. **التوازن الصعب بين الشفافية والخصوصية:**تفتقر بعض البلديات إلى برمجيات متطورة قادرة على "تشفير" البيانات الشخصية مع الحفاظ على علانية المعلومات العامة، مما قد يؤدي أحياناً إلى كشف معطيات خاصة للمواطنين تحت ذريعة الشفافية، وهو ما يوقع الإدارة في مخالفة القانون **07-18**.[1]

2.2.2 المطلب الثاني: المعوقات البشرية والسوسيولوجية (ثقافة السر المهني و مقاومة التغيير).

لا تكتمل منظومة الشفافية الرقمية بوجود الأجهزة والبرامج فحسب، بل يتوقف نجاحها على مدى استجابة الموظف والمواطن لهذه الوسائط وتتمثل المعوقات البشرية في النقاط الآتية:

أولاً: مقاومة التغيير لدى الكادر الإداري (البيروقراطية الذهنية):

يواجه التحول الرقمي في البلديات والولايات مقاومة "صامتة" وأحياناً "علنية" من قبل بعض الموظفين والمسؤولين.

1. **الخوف من فقدان السلطة:** يرى بعض الموظفين أن الشفافية الرقمية تجردهم من "سلطة المعلومة" التي كانوا يستخدمونها لفرض نفوذهم على المواطنين الرقمنة تلغي "الوساطة"، وهذا ما يدفع البعض لتعطيل الأنظمة أو التحجج بالأعطال التقنية للعودة إلى الأسلوب الورقي التقليدي.[2]
2. **الارتباط بالنمط التقليدي:** يعاني جزء من الكادر البشري في الجماعات المحلية (خاصة الفئات القريبة من سن التقاعد) من "رهاب التكنولوجيا" (Technophobia)، مما يجعلهم ينظرون للإدارة الإلكترونية كعبء إضافي وليس كأداة لتسهيل العمل وزيادة شفافيته.[3]

ثانيا: فجوة المهارات وغياب التكوين المتخصص:

تعتبر فجوة المهارات وغياب التكوين المتخصص واحدة من ابرز العقبات التي تواجه التحول الرقمي عموما ،وتطبيق الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية خصوصا ، فالتطور التكنولوجي المتسارع والذكاء الاصطناعي يتفوقان بمراحل على سرعة تطور المناهج التعليمية وبرامج التدريب مما

[1] القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، مرجع سابق.
[2] مصطفى يوسف كافي، "الإدارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 182.
[3] محمد الصيرفي، "الإدارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 210.

يخلق هوة واسعة بين التقنيات المتاحة وقدرة العنصر البشري على تشغيلها وحمايتها ، وفيما يلي تبيان أسباب هذه الفجوة:

1. **ضعف التأهيل الرقمي:** تفتقر العديد من البلديات (خاصة الصغيرة منها) إلى تقنيين متخصصين في صيانة الشبكات وحماية البيانات هذا النقص يؤدي إلى بطء في تحديث البوابات الإلكترونية، مما يجعل المعلومات المنشورة قديمة ولا تعكس الواقع الحالي للبلدية.[1]
2. **غياب الحوافز:** لا توجد في الغالب منظومة حوافز تشجع الموظف "المُرقمن" على الإبداع في تعزيز الشفافية، مما يؤدي إلى حالة من الفتور في التعامل مع المنصات التفاعلية والرد على انشغالات المواطنين إلكترونيا.

ثالثاً: الأمية الرقمية لدى المواطن (ضعف الثقافة الرقمية):

الشفافية هي "حق"، ولكن ممارسة هذا الحق تتطلب وعياً تقنياً من جانب المرتفقين.

1. **عدم القدرة على التعامل مع البوابات:** تعاني فئة واسعة من المواطنين (خاصة في المناطق الريفية) من صعوبة في التعامل مع "الشبابيك الافتراضية" هذا العائق يجعل الشفافية الرقمية "نخبوية" يستفيد منها فقط المتمكنون تكنولوجيا، بينما يظل البقية عرضة للبيروقراطية التقليدية.[2]
2. **أزمة الثقة في التعاملات الإلكترونية:** لا يزال هناك توجس لدى بعض المواطنين من تقديم بياناتهم الشخصية عبر المواقع الإلكترونية للبلديات، خوفاً من القرصنة أو سوء الاستخدام وغياب "الثقة الرقمية" يعطل مسار الشفافية، حيث يفضل المواطن الطرق الورقية التي يراها "أكثر أماناً" وتجسيداً للواقع.

رابعا: الحاجة إلى "المرافق الرقمي" كحل وسيط:

للمساهمة في زيادة حجم البحث، يمكن اقتراح حل لهذه المعضلة وهو "المرافق الرقمي" (Digital Mediator)؛وهو موظف يتواجد في البلدية لا ليأخذ الورق، بل ليساعد المواطن على استخدام "جهاز الخدمة الذاتية" أو البوابة الإلكترونية، مما يضمن انتقالا سلسا نحو الشفافية الشاملة.[1]

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES) حول واقع الرقمنة في الجماعات المحلية، الجزائر، 2023، ص54.
[2] بشير كبايلي، "الإدارة الإلكترونية كآلية لتحديث المرافق العامة في الجزائر"، مرجع سابق، ص 167.

3.2.2 المطلب الثالث: المعوقات القانونية والمالية ومقترحات تفعيل الشفافية الرقمية الشاملة.

إن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب غطاء قانونيا متكاملا وميزانيات ضخمة مستدامة وفي واقع الجماعات المحلية الجزائرية، تبرز جملة من التحديات القانونية والمالية التي تعيق الوصول إلى الشفافية المطلقة وهي:.

أولا: المعوقات القانونية والتشريعية:

رغم الترسانة القانونية التي ذكرناها في الفصل الأول، إلا أن هناك فجوات قانونية تظهر عند التطبيق الميداني:

1. **غياب قانون موحد للإدارة الإلكترونية:**يعاني المشرع الجزائري من تشتت النصوص (نص في الحالة المدنية، نص في التوقيع الإلكتروني، نص في حماية المعطيات) هذا التشتت يخلق حالة من الغموض لدى رؤساء البلديات حول "الحدود القانونية" للنشر الرقمي، مما يجعلهم يفضلون التحفظ (السرية) خوفا من الوقوع في أخطاء إجرائية.[2]
2. **قصور الحجية القانونية للمخرجات الرقمية في بعض المنازعات:**لا يزال القضاء الإداري في بعض الأحيان يطالب بالوثائق "الورقية الأصلية" المختومة بختم رطب(Sceau humide)لإثبات حقوق معينة، مما يفرغ الشفافية الرقمية من محتواها القانوني ويجبر الإدارة والمواطن على العودة للأسلوب التقليدي.[3]
3. **تداخل الصلاحيات وبطء التعديل التشريعي:**قوانين البلدية والولاية (11-10 و12-01) صدرت قبل الطفرة الرقمية الكبرى، وهي لا تنظم صراحةً آليات "المداولات الإلكترونية" أو "الاستشارة الشعبية الرقمية" بشكل ملزم، مما يجعل هذه الممارسات مجرد "اجتهادات" من بعض البلديات وليست واجباً قانونياً معمماً.

[1]أحمد محمد الشرفا، "تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الإداري"، مرجع سابق، ص 142.

[2]ناصر لباد، "الوجيز في القانون الإداري"، مرجع سابق، ص 215.

[3]محمد الفاتح محمود بشير، "النظام القانوني للإدارة الإلكترونية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 198.

ثانيا: المعوقات المالية وميزانية الرقمنة:

الشفافية الرقمية "مكلفة"، والجماعات المحلية تتفاوت بشكل كبير في قدراتها المالية.

1. **تكاليف البنية التحتية والصيانة:**يتطلب التحول الرقمي ميزانيات ضخمة لاقتناء الخوادم(Servers)، وتجديد الحواسيب، واشتراكات الإنترنت عالي التدفق العديد من البلديات في الجزائر تعاني من "عجز مالي"، وتضع الرقمنة في أسفل أولويات ميزانية التجهيز مقابل قطاعات أخرى كالنظافة والأشغال العمومية.[1]

2. **أعباء التكوين المستمر:**التكنولوجيا تتطور بسرعة، وهذا يتطلب دورات تكوينية دورية للموظفين (خاصة في مجال الأمن السيبراني والبرمجيات الحديثة) هذه التكاليف التكوينية غالبا ما تُهمل في ميزانية التسيير، مما يؤدي إلى تقادم المهارات وتوقف مسار الشفافية عند أول عطل تقني.

3. **تكلفة البرمجيات وحقوق الملكية:**تعتمد البلديات غالباً على برمجيات تجارية تتطلب دفع رسوم ترخيص سنوية غياب "برمجيات وطنية موحدة ومجانية(Open Source) "مخصصة للجماعات المحلية يرهق ميزانية البلديات الفقيرة ويحد من قدرتها على تحديث بواباتها الإلكترونية.[2]

ثالثاً: غياب التنسيق المالي بين القطاعات (تشتت الجهود):

نلاحظ أحياناً غياب "الارتباط المالي"؛ حيث تُنفق وزارة الداخلية مبالغ ضخمة على الرقمنة، بينما لا تملك البلدية ميزانية بسيطة لإصلاح عطب في شبكة الإنترنت المحلية هذا التناقض المالي يؤدي إلى وجود "هياكل بلا روح"، أي منصات رقمية متطورة في العاصمة، لكنها غير مفعلة في البلديات العميقة بسبب نقص الإمكانيات المادية البسيطة.

[1] عمار بوضياف، "شرح قانون البلدية"، مرجع سابق، ص 177.

[2] خالد ممدوح إبراهيم، "أمن الحكومة الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 142.

خاتمة الفصل الثاني.

في ختام هذا الفصل ،يمكن القول إن التحول نحو الإدارة الالكترونية لم يعد خيار تنظيمي أو ترف إداري للجماعات المحلية ، بل أضحى حتمية إستراتيجية تفرضها متطلبات الحوكمة المحلية وتطلعات المواطن في الحصول على خدمات سريعة وشفافة ، وقد تبين من خلال الدراسة التحليلية لواقع هذا التحول ،أن تبني الآليات الرقمية يسهم بشكل فعال في كسر حواجز البيروقراطية ،وتسهيل الوصول إلى المعلومة ، وتوسيع قنوات المساءلة ومكافحة الفساد على المستوى المحلي، ومع ذلك فان هذا الواقع لايزال يصطدم بجملة من التحديات المعقدة ، إذ تواجه الجماعات المحلية عقبات متباينة تتراوح بين نقص البنية التحتية التكنولوجية ومحدودية الموارد المالية المخصصة للرقمنة ،فضلا عن المقاومة الثقافية والتنظيمية للتغيير داخل الإدارة نفسها ،وغياب التدريب المستمر للعنصر البشري .

هذه الفجوة بين الأهداف المسطرة والواقع الملموس تؤكد أن إرساء الشفافية عبر بوابة الرقمنة يتطلب رؤية متكاملة تتجاوز مجرد توفير الأجهزة والبرمجيات إلى إصلاح بيئة العمل الإداري والتشريعي ككل.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت فيها موضوع "**الإدارة الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية في الجماعات المحلية**"، وبعد تحليلنا للإطار المفاهيمي والقانوني في الفصل الأول، وتشخيصنا للواقع والتحديات في الفصل الثاني،يمكن القول بان التحول الرقمي لم يعد مجرد خيار تكنولوجي رفيع ،بل أضحى ضرورة حتمية واستراتيجية ملحة لتطوير قطاع الإدارة المحلية وعصرنته ، فتفعيل الإدارة الالكترونية يشكل قفزة نوعية في مسار تقريب الإدارة من المواطن وإعادة بناء جسور الثقة بينهما على أسس متينة قوامها الوضوح والنزاهة.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي نلخصها فيما يلي:

أولاً: النتائج المستخلصة:

1. **حتمية الرقمنة:**أثبتت الدراسة أن الإدارة الإلكترونية لم تعد مجرد خيار تكنولوجي، بل أصبحت التزاماً قانونياً وضرورة حتمية لتجاوز أزمات الإدارة التقليدية المتمثلة في البيروقراطية، الغموض، وضياع حقوق المرتفقين.
2. **الشفافية كقيمة دستورية:**انتقلت الشفافية في التشريع الجزائري من مجرد مبدأ أخلاقي إلى قيمة دستورية وقانونية ملزمة، حيث وفرت الرقمنة الأدوات التقنية لتفعيل حق الوصول إلى المعلومة وتسبيب القرارات الإدارية بشكل آلي.
3. **النجاح النسبي لقطاع الحالة المدنية:**يعتبر قطاع الحالة المدنية في الجزائر النموذج الأنجح للرقمنة، حيث ساهم السجل الوطني الآلي في تحقيق شفافية عالية وقضى على مظاهر الابتزاز والرشوة الناتجة عن الاحتكاك المباشر.
4. **الفجوة بين النص والتطبيق:**بالرغم من وجود ترسانة قانونية، إلا أن هناك تفاوتا كبيرا في تطبيق الشفافية الرقمية بين البلديات، بسبب العوائق التقنية (ضعف الإنترنت) والبشرية (مقاومة التغيير) والمالية.

5. **أهمية الرقمنة في المال العام:**تبين أن رقمنة الصفقات العمومية والمحاسبة المحلية هي الضمانة الحقيقية لحماية المال العام من الهدر والفساد، من خلال تكريس مبدأ العلانية والمساواة في الوصول إلى الطلب العمومي.

ثانيا: التوصيات والمقترحات:

بناء على ما تقدم، نتقدم بمجموعة من المقترحات التي نراها ضرورية لتفعيل الشفافية الرقمية في الجماعات المحلية:

1. **الإسراع في إصدار قانون "الإدارة الإلكترونية:**"لتوحيد النصوص القانونية المشتتة ووضع إطار تشريعي واضح يحمي الموظف والمواطن في البيئة الرقمية.
2. **تعميم "السيادة الرقمية:**"من خلال توطين كافة البيانات المحلية في خوادم وطنية محمية، وتطوير برمجيات "جزائرية" موحدة للبلديات لتقليل تكاليف الرسوم والتبعية للشركات الأجنبية.
3. **تفعيل "المواطنة الرقمية:**"عبر إطلاق حملات توعوية ودورات تكوينية للمواطنين والجمعيات المحلية حول كيفية استخدام البوابات الإلكترونية لممارسة حقهم في الرقابة والمساءلة.
4. **إنشاء "مرصد وطني للشفافية الرقمية:**"يتولى تقييم أداء البلديات والولايات في مجال النشر الإلكتروني للمعلومات والميزانيات، ووضع "مؤشر للشفافية" يحفز الجماعات المحلية على التنافس الإيجابي.
5. **دعم البلديات الضعيفة مالياً:**من خلال إنشاء صندوق وطني لتمويل مشاريع الرقمنة في المناطق النائية لضمان عدم وجود "مواطنين من الدرجة الثانية" تكنولوجياً.

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: المصادر القانونية (النصوص التشريعية والتنظيمية):

1. **الدساتير:**

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 2020، الجريدة الرسمية رقم 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

2. **القوانين:**

- **القانون رقم 11-10** المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية.
- **القانون رقم 12-01** المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية.
- **القانون رقم 15-04** المؤرخ في 1 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.
- **القانون رقم 18-07** المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- **القانون رقم 06-01** المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (المعدل والمتمم).
- **القانون رقم 14-08** المؤرخ في 09 أوت 2014، المتعلق بالحالة المدنية (المعدل والمتمم، لاسيما الشق المتعلق بالرقمنة).

3. **المراسيم الرئاسية والتنفيذية:**

- **المرسوم الرئاسي رقم 15-247** المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

قائمة المصادر والمراجع

- **المرسوم التنفيذي رقم 11-334** المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، الذي يحدد كيفيات تصميم المواقع الإلكترونية للإدارات العمومية.

ثانياً: المراجع العامة والخاصة (الكتب):

1. **د. محمد الصغير بعلي**، *قانون الصفقات العمومية*، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2016.
2. **د. عمار بوضياف**، *الوجيز في القانون الإداري*، دار ريحانة، الجزائر، 2007.
3. **د. ناصر قادي**، *سوسيولوجيا الإدارة في الجزائر: دراسة في المعوقات الثقافية*، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
4. **د. خالد ممدوح إبراهيم**، *أمن الحكومة الإلكترونية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
5. **د. عبد الفتاح بيومي حجازي**، *النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
6. **د. رأفت رضوان** ، عالم الإدارة الإلكترونية المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2004.
7. **د. بشار عباس** ، الإدارة الإلكترونية دار الرضا للنشر ، دمشق سوريا 2004.
8. **د.محمد فوزي الثعلي** ، النظام القانوني للإدارة الإلكترونية دراسة مقارنة دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2010.
9. **د.نجم الدين عبود نجم** ، الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية و الوظائف و المشكلات دار المريخ للنشر الرياض 2004.
10- **د . علاء عبد الرزاق السالمي** ، الإدارة الإلكترونية دار وائل للنشر عمان الأردن 2006.
11- **د. مصطفى يوسف كافي** ، الإدارة الإلكترونية مكتبة المجتمع العربي للنشر عمان الأردن 2011 .

قائمة المصادر والمراجع

12- **د. عباس طعمة الحناوي** ، تحديا ت الإدارة الإلكترونية في الوطن العربي، دار المنهل عمان 2013.

13- **د. سعيد محمد جاسم** ، تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها في الإدارة دار الحامد للنشر عمان 2010.

14- **د. جمال الدين غيطاس** ، الفجوة الرقمية الرؤية و الواقع سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب الكويت 2005.

15- **د. عبد النبي الطوخ** ، الحوكمة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق دار النهضة العربية القاهرة 2012.

16- **د. أحمد محمد الشرفا**، تكنولوجيا المعلومات و دورها في تطوير الآداء الإداري دار اليازوري العلمية عمان 2018 .

17- **د. محمد بن لادن** ، سوسيولوجيا المنظمات الإدارية دار الفكر العربي القاهرة2015.

18-**د.عبد العزيز الجوهري** ، الحق في المعرفة والشفافية الإدارية دار النهضة العربية القاهرة 2009

19-**د.محمد محمد بدران** ،مبدأ الشفافية وحق الاطلاع على الوثائق الإدارية ،دار النهضة العربية القاهرة 2004

20-**د.خالد خليل الظاهر**،القانون الإداري دراسة مقارنة الجزء الأول مكتبة القانون والاقتصاد الرياض 2009

21-**د.سليمان محمد الطماوي** ،الوجيز في القانون الإداري دار الفكر العربي القاهرة 2005

22-**د.بن الشيخ اث ملويا الحسين** ،المنتقى في شرح قانون البلدية ،دار هومة الجزائر 2012

23.**د ناصر لباد** الوجيز غي القانون الإداري،دار المجد للنشر والتوزيع ،سطيف الجزائر،2018 ص 244

ثالثاً: الرسائل الجامعية (أطروحات ودكتوراه):

1. **بشير كبايلي**، *الإدارة الإلكترونية كآلية لتحديث المرافق العامة في الجزائر*، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2019.

قائمة المصادر والمراجع

2. **حيواني سهام**، *مبدأ الشفافية في المرفق العام*، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2018.

3. **بلقاسم بوسطيلة**، *عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر*، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2015

رابعاً: المقالات والمجلات العلمية والتقارير:

1.د.بوحميدة عطاء الله الإدارة الالكترونية كآلية لعصرنة المرفق العام في الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة الجلفةالمجلد 10 العدد02 ،2017، ص 215 .

2د. علي غربي، "تحديث الإدارة العامة: بين مقتضيات العصرنة ومقاومة التغيير"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 15، 2010.

3مجلس المحاسبة الجزائري، *التقرير السنوي حول الرقابة على استخدام تكنولوجيات الإعلام في الإدارات المحلية*، الجزائر، 2024.

4وزارة الداخلية والجماعات المحلية، *حصيلة عصرنة المرفق العام ورقمنة الحالة المدنية*، الجزائر، 2024/2023.

5.د يونس عرب *مخاطر العولمة الرقمية على السيادة الوطنية،منشورات اتحاد كتاب العرب دمشق 2018*

ص 112

6. تقرير المحافظة السامية لرقمنة الدولة ،الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030/2025 الجزائر 2024 ص 244

7.**تقرير مجلس المحاسبة الجزائري** ، حول الرقابة على استخدام تكنولوجيات الإعلام في الإدارات المحلية الجزائر 2024 ص 42

8.**تقرير سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية** حصيلة سوق الاتصالات في الجزائر لعام 2024 الجزائر ص 32

9.**تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** حول واقع الرقمنة في الجماعات المحلية ، الجزائر ،2023 ص 54

خامساً: المواقع الإلكترونية الرسمية:

1. **الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (الجزائر)**www.interieur.gov.dz:

2. **بوابة الصفقات العمومية الجزائرية (وزارة المالية)]** :الرابط الرسمي[

ملخص الدراسة.

تناولت هذه الدراسة موضوع "**الإدارة الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية في الجماعات المحلية**"، وانطلقت من إشكالية جوهرية تمحورت حول مدى مساهمة التحول الرقمي في عصرنة المرافق العامة المحلية بالجزائر (البلدية والولاية) وقدرته على تكريس قيم النزاهة والوضوح ومحاربة البيروقراطية.
وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين؛ خُصص **الفصل الأول** لضبط الإطار المفاهيمي والقانوني للإدارة الإلكترونية والشفافية، حيث تم استعراض المرجعية التشريعية في الجزائر (دستور 2020، وقوانين الرقمنة والحالة المدنية والوقاية من الفساد). أما **الفصل الثاني**، فقد ركزت فيه على الجانب التطبيقي من خلال تحليل نماذج رقمنة مصلحة الحالة المدنية، وبوابة الصفقات العمومية، والأنظمة المالية المحلية، مع تشخيص المعوقات التقنية والبشرية التي تحول دون الوصول إلى "الشفافية الرقمية الشاملة."

وتوصي الدراسة بـ:

- ضرورة التعجيل بإصدار "قانون الإدارة الإلكترونية" لتوحيد الإطار التشريعي.
- تعزيز "السيادة الرقمية" عبر توطين البيانات في خوادم وطنية مؤمنة.
- الاستثمار في التكوين المستمر للعنصر البشري لضمان الانتقال السلس نحو البيئة الرقمية.

الهدف من البحث (الدراسة):

تهدف هذه الدراسة بشكل محوري إلى استجلاء طبيعة العلاقة التفاعلية بين تبني نظم الإدارة الإلكترونية وتكريس مبدأ الشفافية داخل الجماعات المحلية الجزائرية، وذلك من خلال ضبط الأطر المفاهيمية والقانونية المستحدثة في التشريع الجزائري، لا سيما في ظل التوجهات الدستورية الجديدة نحو العصرنة. كما تسعى الدراسة إلى تقييم الآثار الميدانية للرقمنة في مفاصل الإدارة المحلية، وبالأخص في مجالات الحالة المدنية والصفقات العمومية، لبيان مدى نجاعتها في الحد من البيروقراطية وتعزيز النزاهة. وصولاً إلى تشخيص دقيق للمعوقات التقنية، البشرية، والقانونية التي تحول دون التحول الرقمي الشامل، بهدف صياغة رؤية استشرافية وتوصيات عملية تساهم في تفعيل الحوكمة الرقمية وحماية المال العام من الهدر والفساد.

النتائج المتوصل إليها:

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. وجود ارتباط وثيق وطردي بين الرقمنة والشفافية؛ حيث تساهم الإدارة الإلكترونية في إلغاء "المباشرة" بين الموظف والمواطن، مما يقلص من فرص الرشوة والمحسوبية.
2. حققت الجزائر طفرة نوعية في "رقمنة الحالة المدنية"، مما أدى إلى تحسين الخدمة العمومية، إلا أن مجال "المالية المحلية والصفقات" لا يزال يعاني من ازدواجية المسار (الورقي والرقمي).
3. تواجه الشفافية الرقمية تحديات كبرى، أبرزها "مقاومة التغيير" من طرف بعض الموظفين، وضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض البلديات النائية، بالإضافة إلى غياب قانون موحد ومتكامل للإدارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية:

1/الإدارةالإلكترونية2/الشفافية الإدارية3/الجماعات المحلية
4/.التحول الرقمي 5/الصفقات العمومية 6/مكافحة الفساد

Abstract of Master's Thesis

This study addressed the topic of "Electronic Administration as a Mechanism for Enhancing Transparency in Local Communities." It originated from a fundamental problem centered on the extent to which digital transformation contributes to the modernization of local public facilities in Algeria (the Municipality and the Wilaya), and its ability to consolidate the values of integrity and clarity while combating bureaucracy.

The study was divided into two main chapters: The first chapter was devoted to establishing the conceptual and legal framework for e-administration and transparency, reviewing the legislative reference in Algeria (the 2020 Constitution, digitalization laws, civil status regulations, and anti-corruption laws). The second chapter focused on the applied aspect by analyzing digitalization models of the civil status service, the public procurement portal, and local financial systems, while diagnosing the technical and human obstacles that prevent the achievement of "comprehensive digital transparency."

Keywords:

1/E-Administration2/Administrative Transparency
3/Local Communities4/Digital Transformation
5/Public Procurement 6/Anti-Corruption